

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

رقم:



عنوان الموضوع:

استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة: مطاحن الحضنة بالمسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تحت إشراف الأستاذ:

قاسمي السعيد

من إعداد الطلبة:

- أمينة بوطي

- خضرة شبيرة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عبد الرحمان عفيصة	أستاذ محاضر-ب-	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	رئيسا
السعيد قاسمي	أستاذ	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مشرفا ومقررا
أحمد سعيد حميدي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
"قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا مِثْلَ لَنَا
إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ
الْحَكِيمُ"

صدق الله العظيم

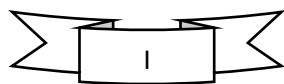
البقرة (32)

شكر وعرافان

في البداية، الشكر والحمد لله، جل في علاه، فإليه ينسب الفضل كله في الإكمال، والكمال يبقى كله وحده-هذا العمل، وبعد الحمد لله، فإننا نتقدم بالشكر الى أستاذنا المشرف "الدكتور قاسمي السعيد"

لنا كل الشكر والامتنان الى السيد "مليك إسماعيل" نائب مدير المحاسبة لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسييلة، الذي أمد يده لمساعدتنا ولم يبخل علينا بالمعلومات والمستندات والتي من خلالها حققنا ما كنا نصبوا اليه وهو انجاز هذه المذكرة وفي الأخير نتقدم بتحياتنا الخالصة الى كل من يفتح المذكرة واستقطاب المعلومات والانتفاع بها وشكرا.

SAeeeD.com



الاهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء

إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى والدي العزيزة أدام الله لي بقائك ومتعكي بالصحة والعافية

إلى من أيديني وساندني

إلى من شاركني أفراحي وأحزاني

إلى النعمة التي في زمن تخلى فيه الرجال عن أخواته وأصالته أخي الغالي
"موسى"

إلى كل عائلتي من كبيرها إلى صغيرها

إلى كل من يحمل لقب " شبيرة " و " عبد الحفيظ "

إلى كل الأموات الذين هم أحياء في قلوبنا يرزقون أمي الثانية " كلثوم " إلى
ابن اختي الحبيب " فؤاد "، عمي الغالي " كمال "، جدي العزيز " الحاج
الشريف " إلى الخال " الحاج مُحَمَّد " إلى ابن عمي الذي هو في مقام أخي
" الحسين "

رحمة الله عليكم واسكنكم فسيح جناته

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى أمز ما أملك في هذه
الحياة، إلى من جعلت الجنة
تحت أقدامها أمي الغالية

إلى من انا اقتاد دربي نحو
مستقبلي وبعث النور في
جوارحي أبي رحمه الله

إلى ربيع حياتي اخوتي
"عادل، ناصر، سعاد، آية"

إلى زوجي العزيز

إلى كل صديقاتي "سارة،
مروة، حدة"

وإلى كل من عرفتهم

الملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على القوائم المالية التي تعد مصدرا هاما للمعلومة ومستعملها في صناعة القرار واتخاذها، ولن تكون المعلومة ملائمة الا إذا كانت ذات موثوقية وأكثر دقة. فالقوائم المالية تعطي الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، والتي تمكنها من مواصلة نشاطها دون التعرض إلى أي مخاطر مستقبلا. لن يكون أداء المؤسسة المالي عاليا مالم يعتمد على محاسبة ذات توافق وتمييط دوليين يجعل مخرجاتها (القوائم المالية) تخدم كل الأطراف ذات المصلحة. من أهم النتائج المتوصل إليها أن استخدام القوائم المالية المعتمدة على المعايير المحاسبية الدولية ترفع من الأداء المالي للمؤسسة وتجعل القرارات المتخذة بها خاصة المالية منها رشيدة. الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، اتخاذ القرارات، المعايير محاسبية، التوافق المحاسبي، الأداء المالي.

Abstract

This study sheds light on the financial statements, which are an important source of information and their users in decision-making. The information will not be appropriate unless it is reliable and more accurate.

The financial statements give an honest picture of the financial position of the institution, which enables it to continue its activities without exposure to any risks in the future.

The performance of the financial institution will not be high unless it is based on accounting with international compatibility and standardization that makes its outputs (financial statements) serve all stakeholders.

One of the most important results reached is that the use of financial statements based on international accounting standards increases the financial performance of the institution and makes decisions taken with it rational, especially financial,

Key words: financial statements, decision-making, accounting standards, accounting compliance, financial performance.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

I	شكر وعرفان
II	الاهداء
III	الملخص
V	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال
II	قائمة المختصرات
II	مقدمة
الفصل الأول: مدخل نظري للقوائم المالية	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: اساسيات القوائم المالية
09	المطلب الأول: ماهية القوائم المالية
09	الفرع الأول: تعريف القوائم المالية
10	الفرع الثاني: أنواع القوائم المالية
14	الفرع الثالث: الشكل النموذجي للقوائم المالية
22	المطلب الثاني: خصائص، مبادئ، فروض التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية
22	الفرع الأول: الخصائص النوعية للقوائم المالية
25	الفرع الثاني: المبادئ التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية
26	الفرع الثالث: الفروض التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية
27	المبحث الثاني: المرجعية الفكرية للقوائم المالية وأهميتها
27	المطلب الأول: أهمية، أهداف، استخدامات القوائم المالية
27	الفرع الأول: أهمية القوائم المالية
28	الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية
30	الفرع الثالث: مستخدمو القوائم المالية
32	المطلب الثاني: مخرجات مجلس المعايير المحاسبية الدولية كمرجع لإعداد القوائم المالية

32	الفرع الأول: نشأة مجلس المعايير المحاسبية الدولية
33	الفرع الثاني: مهام مجلس معايير المحاسبية الدولية
34	الفرع الثالث: أهداف/ استراتيجيات مجلس المعايير المحاسبية الدولية
36	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: مدخل نظري لتقييم الأداء المالي	
37	تمهيد
38	المبحث الأول: أساسيات تقييم الأداء المالي
38	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي
38	الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي
39	الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي
40	الفرع الثالث: أهمية، أهداف تقييم الأداء المالي
42	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي
42	الفرع الأول: راس مال العامل
44	الفرع الثاني: احتياجات راس مال العامل
45	الفرع الثالث: الخزينة
46	المبحث الثاني: مؤشرات الأداء المالي
46	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية
46	الفرع الأول: تعريف النسب المالية
47	الفرع الثاني: أنواع النسب المالية
51	الفرع الثالث: مزايا ومحددات/ عيوب النسب المالية
53	المطلب الثاني: علاقة القوائم المالية بتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
54	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لمطاحن الحنونة	
55	تمهيد
56	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحنونة
56	المطلب الأول: لمحة تاريخية لمؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف

57	الفرع الأول: بطاقة فنية حول مطاحن الحضنة
59	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة
60	الفرع الثالث: أهداف مؤسسة مطاحن الحضنة وآفاقها المستقبلية
61	المطلب الثاني: عرض الوثائق المستعملة في التقييم لمؤسسة مطاحن الحضنة
61	الفرع الأول: عرض الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة/ أصول
62	الفرع الثاني: عرض الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة / خصوم
63	المبحث الثاني: تحليل وتقييم ميزانية وجدول حساب النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة
63	المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي
63	الفرع الأول: رأس مال العامل
66	الفرع الثاني: احتياجات رأس مال العامل
67	الفرع الثالث: الخزينة
68	المطلب الثاني: النسب المالية
68	الفرع الأول: نسب التوازن الهيكلي /نسب المديونية
69	الفرع الثاني: نسب قابلية السداد/ نسب السيولة
70	الفرع الثالث: نسب الدوران/ نسب المردودية/نسب الاستغلال
75	خلاصة الفصل الثالث
76	الخاتمة
79	قائمة المصادر والمراجع
82	الملاحق



قائمة
الاشكال
والجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
14	ميزانية الأصول	01
15	ميزانية الخصوم	02
16	جدول حساب النتائج – حسب الطبيعة-	03
17	جدول حساب النتائج – حسب الوظيفة-	04
18	جدول تدفقات الخزينة –الطريقة المباشرة-	05
19	جدول تدفقات الخزينة –الطريقة غير المباشرة--	06
20	جدول تغير الأموال الخاصة	07
68، 46	نسب التوازن الهيكلي	08
69، 47	نسب المديونية	09
69، 47	نسب القابلية للسداد	10
69، 48	نسب السيولة	11
70، 48	نسب النشاط (الدوران)	12
73، 72، 49	نسب المردودية	13
74، 49	نسب الاستغلال	14
58	قدرة تخزين المادة الأولية	15
58	قدرة نقل المادة الأولية	16
61	الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة/ أصول	17
62	الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة/ خصوم	18

63	رأس مال العامل الأجنبي	19
64	رأس مال العامل الإجمالي	20
64	رأس مال العامل الخاص	21
65	رأس مال العامل الدائم	22
66	احتياجات رأس مال العامل	23
67	الخزينة	24

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
23	الخصائص النوعية للقوائم المالية	01
28	هدف القوائم المالية	02
59	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة	03
66	تمثيل بياني يوضح تغيير رأس مال العامل	04
67	تمثيل بياني يوضح تغيير احتياج رأس مال العامل	05
68	تمثيل بياني يوضح تغيير الخزينة	06

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الترجمة باللغة العربية
BFR	Le Besoin en Fond de Roulement	احتياج رأس مال العامل
FRNG	Le fonds de Roulement Net Global	رأس مال العامل
TN	Le Trésorier Net	الخبزينة
IASB	International Accounting standards Bord	مجلس المعايير المحاسبية الدولية



مقدمة

تمهيد

لقد حظي اهتمام الكثير من العلماء الاقتصاديين بأداء المؤسسات، باعتباره كأداة للتشخيص السليم للصحة المالية للمؤسسة، فالأداء المالي أحد المواضيع الهامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، هاته الأخيرة التي تعرف تغيير مستمر نظرا لتغيرات الداخلية والخارجية.

تسعى المؤسسات في الآونة الأخيرة إضافة الى الربحية الى الاستمرارية والحفاظ على الحصة السوقية مما يجعل موضوع التنبؤ على المدى المتوسط والطويل خاصة في ظل عدم التأكد مهما، ويعتبر الاعتماد على القوائم المالية أحد الوسائل لتحقيق ذلك باعتبار هذه الأخيرة مصدر للمعلومة، تساعد المعلومات التي تستخدمها الإدارة من تقييم الأداء المالي ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات، كما تقف على المركز المالي للمؤسسات ومواكبة التغيرات وكذا مواجهة الالتزامات المالية عند الاستحقاق، بهدف تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ان الرجوع الى المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية تمكن من إعداد القوائم المالية لتحقيق ما يسمى بالتوحيد المحاسبي والتقارب الدولي بين مختلف دول العالم بهدف مقارنة الكشوف المالية لمؤسسة بأخرى في ظل الظروف الاقتصادية السائدة بغية توسيع الأنشطة الاقتصادية. بناء على سبق جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى قدرة القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. ويمكن بلورت الإشكالية كالتالي:

ما أهمية استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية؟ وما واقع ذلك في مؤسسة مطاحن الحضنة؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أساسيات القوائم المالية؟
- ماهي المرجعية الفكرية التي تعتمد عليها؟
- ماهي الأساسيات المعتمدة في تقييم الأداء المالي؟
- ماهي مؤشرات التوازن المالي؟

فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية تم اعتماد الفرضيات التالية:

- تمكن القوائم المالية من تحليل وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- يجب الرجوع الى كل القوائم المالية المعتمدة من أجل قياس الأداء المالي للمؤسسة.
- إعداد القوائم المالية بصورة صادقة يعكس الوضعية المالية للمؤسسة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تساهم هذه الدراسة في كيفية فهم القوائم المالية وتفسير محتوياتها.
- تمكن هذه الدراسة من قدرة القوائم المالية في تزويد الأطراف ذات المصلحة من اتخاذ قراراتهم.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح الدور الفعال الذي تلعبه القوائم المالية في عملية تقييم الأداء المالي؛
- معرفة العلاقة بين القوائم المالية وتقييم الأداء المالي؛
- التعرف على مؤشرات تقييم الأداء المالي ودورها في نمو المؤسسة؛
- اكتساب معارف جديدة فيما يخص المحاسبة المالية؛
- المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة الى المحيط الميداني.

أسباب اختيار الدراسة

وتنقسم الى نوعين:

1-أسباب موضوعية:

- القوائم المالية معلومات محاسبية تمكن من تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية؛
- رفع القدرة والكفاءة من خلال الدراسة الميدانية -مطاحن الحضنة-؛
- أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بكونه أساس لتصحيح الأخطاء وكذلك كأداة للتطور والاستمرارية.

2-أسباب ذاتية:

- اختيار الموضوع بحكم التخصص الذي ندرس فيه (مالية ومحاسبة) أي الصلة المباشرة بين الموضوع والتخصص.
- تعزيز المعارف الشخصية في مجال المحاسبة المالية.

منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، حيث اعتمد الجانب الوصفي في الفصلين النظريين، وترك الجانب التحليلي للدراسة التطبيقية بهدف ابراز أهمية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي من خلال المقارنة واستخلاص النتائج.

سابعا: صعوبات الدراسة

- قصر المدة الزمنية المتاحة لإنجاز البحث

ثامنا: الحدود المكانية والزمانية للدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتوصل الى النتائج ارتبطت الدراسة بحدود مكانية وزمانية:

- الحدود المكانية: تم اجراء دراسة حالة على مستوى مطاحن الحضنة بولاية المسيلة.
- الحدود الزمانية: كانت خلال سنة 2020.

تاسعا: الدراسات السابقة: من اهم الدراسات السابقة التي تم الاستناد عليها ما يلي:

➤ **شناي عبد الكريم:** تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفقا معايير محاسبية دولية-دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة العقيد الحاج لخضر بباتنة 2009، تمحورت حول الإشكالية التالية: هل القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري المعمول بها منذ سنة 1975 والذي يعتمد على المعلومات التاريخية، مازالت صالحة ام تجاوزها الزمن وأصبح من اللازم تكييفها وفق المعايير الدولية؟ من أهم النتائج المتوصل اليها ما يلي:

- قدرة المؤسسة على تقديم صورة صادقة عن وضعيتها المالية، وقياس كفاءتها؛

- تمكين الوحدة من اجراء مقارنة موضوعية زمنيا على مستوى الوحدة، ومكانيا على مستوى الوطني والدولي بين الوحدات.

➤ **الطيب المداني:** القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS-دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار (ENSP) خلال سنة 2013، عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة قاصدي مرباح-ورقلة-تمحورت حول الإشكالية التالية: ما مدى تحكم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في أسس وقواعد اعداد القوائم المالية المدمجة في ظل النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS؟ من اهم النتائج المتوصل اليها:

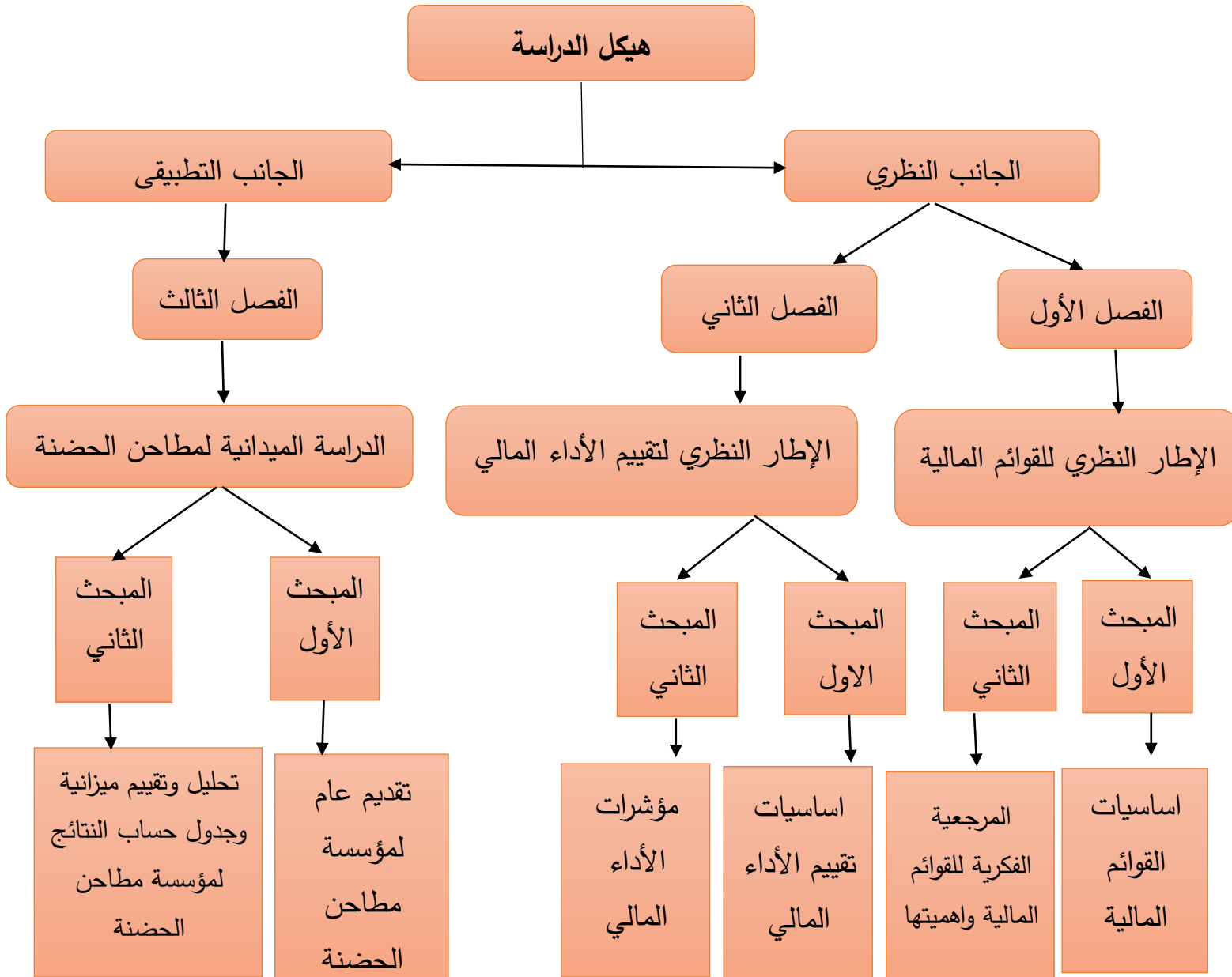
- هناك عدة مجوعات في الجزائر لا تتشئ مصلحة للتجميع مثل ENSP وبذلك فإن مدير المحاسبة والمالية هو من يقوم بالعملية.
- وجود أهمية للقوائم المالية المدمجة تساعد في اتخاذ القرار بالنسبة للمسيرين والمساهمين.

من أهم ما يميز دراستنا على الدراسات السابقة ما يلي:

- هي أنها تبحث عن أهمية استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، ركزت على الأسس النظرية والجانب التحليلي لتلك القوائم، حيث تختلف هذه الدراسة عن المنهج المتبع في الدراسات السابقة، من تغيير المسلك المتبع للدراسة.

هيكل الدراسة

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية المطروحة ولتحقيق الأهداف المسطرة من هذا البحث، تم تقسيمه كما يلي:



نموذج الدراسة:

متغيرات الدراسة

المتغير التابع

المتغير المستقل

تقييم الأداء المالي في المؤسسات
الاقتصادية

القوائم المالية

* مؤشرات التوازن المالي
* مؤشرات الاداء المالي

- الميزانية
- جدول حساب النتائج
- جدول تدفقات الخزينة (جدول سيولة الخزينة)
- جدول تغيير الأموال الخاصة
- الملاحق

الفصل الأول: مدخل نظري للقوائم المالية

المبحث الأول: أساسيات القوائم المالية

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

الفرع الثاني: أنواع القوائم المالية

الفرع الثالث: الشكل النموذجي للقوائم المالية

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ وفروض القوائم المالية

الفرع الأول: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الفرع الثاني: المبادئ التي يتم على أساسها اعداد القوائم المالية

الفرع الثالث: الفروض التي يتم على أساسها اعداد القوائم المالية

المبحث الثاني: المرجعية الفكرية للقوائم المالية وأهميتها

المطلب الأول: أهمية، أهداف، استخدامات القوائم المالية

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية

الفرع الثاني: اهداف القوائم المالية

الفرع الثالث: مستخدمو القوائم المالية

المطلب الثاني: مخرجات مجلس المعايير المحاسبية الدولية كمرجع لإعداد القوائم المالية

الفرع الأول: نشأة مجلس المعايير المحاسبية الدولية

الفرع الثاني: مهام مجلس المعايير المحاسبية الدولية

الفرع الثالث: اهداف، استراتيجيات مجلس المعايير المحاسبية الدولية

تمهيد

من ضمن مسؤوليات الإدارة إعداد القوائم المالية الرئيسية لإعطاء صورة صادقة وعادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، فالقوائم المالية هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية التي تمكن من تحليل الوضعية المالية وتقييم المؤسسات الاقتصادية، فهي بمثابة بطاقة تعريف لأداء المؤسسة، فالهدف من هذا الفصل هو التزود بالاطار النظري للقوائم المالية وتغطية بعض جوانبها، في المبحث الأول تحت عنوان اساسيات القوائم المالية الذي تم تقسيمه الى مطلبين، المطلب الأول تناولنا فيه ماهية القوائم المالية (تعريف، أنواع، نماذج) القوائم المالية، اما المطلب الثاني (خصائص، مبادئ، فروض) القوائم المالية، وكذا توجب علينا التطرق الى مبحث ثاني تحت عنوان المرجعية الفكرية للقوائم المالية وأهميتها قسم الى مطلبين المطلب الأول (أهمية، اهداف، استخدامات) القوائم المالية، اما المطلب الثاني مخرجات مجلس المعايير المحاسبية الدولية كمرجع لإعداد القوائم المالية (نشأة، مهام، أهداف واستراتيجيات) مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الأول: أساسيات القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أهم وسائل الإبلاغ المالي عن وضعية المؤسسة، حيث تمكن كافة مستعملي هذه القوائم من اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

تعددت التعاريف المتعلقة بالقوائم المالية نذكر منها:

- **القوائم المالية:** هي القوائم التي تعكس عملية تجميع والتبويب والتلخيص النهائي في البيانات المحاسبية.¹
- **القوائم المالية:** هي تلك الكشوف التي تعرض بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية يجب ان توضح هذه الكشوف مجمل العمليات والاحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الاحداث المتعلقة بنشاطه كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في اجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة وتعرض الكشوف المالية لزوما بالعملة الوطنية.²
- **القوائم المالية:** تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمنشأة وادائها المالي وتدفعاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث انها تمثل نتاج النشاط في المنشأة خلال فترة زمنية معينة، او بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والاحداث المالية وتأثيرها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.³
- **من التعريفات السابقة يستخرج تعريفا للقوائم المالية:**
هي مجموعة من المعلومات المالية المقدمة للأطراف ذات المصلحة بهدف اتخاذ القرارات المناسبة.

¹ مصطفى صالح سلامة، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار الهداية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2010، ص 11.

² الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 5.

³ أحمد طرطار، عبد العالي منصر، "تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد"، جسر للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الجزائر، ص 191.

الفرع الثاني: أنواع القوائم المالية

تتمثل أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي في مجموعة من القوائم المالية الأساسية على شكل جداول وبيانات مترابطة ومتكاملة، تهدف الى تلبية احتياجات مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية من أهمها:

1-الميزانية:¹

- الميزانية هي قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين مالها من موجودات وممتلكات (استخدامات) وتسمى بالأصول وما عليها من مطالب (موارد) وتسمى بالخصوم من قبل الملاك او من قبل الغير ولهذا تسمى قائمة المركز المالي.
- الميزانية ببساطة عبارة عن صورة فورية للشركة تبين الأصول التي تستخدمها الأموال المستثمرة في تلك الأصول، يتم اعداد الميزانية في نقطة زمنية محددة وبشكل دوري (شهريا او ربعيا او سنويا) وذلك للوقوف على التغييرات التي طرأت على الأصول ومصادر الأموال خلال الفترة الفاصلة بين ميزانين متعاقبتين وتمكن الميزانية من وصف عناصر ذمة المؤسسة وتوزيعها بشكل منفصل ومرتب ضمن أبواب.

يتم إظهار العناصر المرتبطة مباشرة بتقييم وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة المتمثلة في الأصول والخصوم بصفة منفصلة في الميزانية، حيث توزع الى عناصر جارية وعناصر غير جارية، تظهر الميزانية على الأقل الفصول التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه العناصر:

-في الأصول: الأصول الثابتة المادية والمعنوية، الإهلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضريبة المؤجلة)، الزبائن والمدينيين الاخرين والأصول الأخرى المماثلة، الخزينة الموجبة ومعدلاتها...الخ.

-في الخصوم: الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضريبة المؤجلة)، المؤونات، الأعباء والخصوم المماثلة، الخزينة السلبية ومعدلاتها...الخ.

2-حساب النتائج:¹

¹ ربيع بن حنيفة وآخرون، "الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية"، الجزء الأول، منشورات كليك، الطبعة الثانية، المحمدية، الجزائر، 2015، ص 425.

يتضمن حساب النتائج العناصر المرتبة بتقييم الأداء، وهو وثيقة تلخيصية لأعباء وإيرادات الدورة، ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ التحصيل أو التسديد استنادا الى مبدأ محاسبة الالتزام، ويسمح (حساب النتائج حسب الطبيعة) بإظهار النتيجة الصافية للدورة بالإضافة الى اظهار عدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة) وكل مستويات من النتائج كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى الأرصدة الوسيطة للتسيير،

❖ حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، دون اعتبار لتواريخ دفعها او تحصيلها، ويسمح بإبراز نتيجة الدورة سواء كانت ربحا او خسارة.

ان المعلومات الدنيا الواجب تقديمها في حساب النتائج هي:

إيرادات الأنشطة العادية، الإيرادات المالية والاعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة التي تخص الأصول الثابتة المادية والمعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية (أعباء وإيرادات)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

ومن خلال العرض السابق، نلاحظ ان النظام المحاسبي المالي يسمح بعرض العناصر غير عادية، في حين ان المعيار المحاسبي الدولي الأول (حسب نسخته الأخيرة) لا يسمح بذلك ويمكن تحليل الأعباء في حساب النتائج حسب طبيعتها او حسب وظيفتها، وهو ما يسمح بوجود نموذجين لعرض حساب النتائج، الأول حسب الطبيعة والثاني حسب الوظيفة، ويترك الخيار للمؤسسة في اختيار الطريقة التي تراها الأنسب لها وبما يسمح بالإفصاح الصادق والعاقل عن عناصر أداء ونجاعة المؤسسة.

ملاحظة:

على عكس جدول حساب النتائج الوارد في المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 والذي جاء في شكل حساب له جانبين أحدهما مدين واخر دائن، فإن حساب النتائج في النظام المحاسبي المالي جاء في شكل قائمة ذات عمود وحيد، يظهر النتائج والاعباء (بالإضافة الى ثلاث أخرى واحدة مخصصة للملاحظات والأخرى للمقارنة للسنة ن والسنة ن-1.

3- جدول تدفقات الخزينة:²

¹ ربيع بن حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 431، 432.

² ربيع بن حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 436، 437.

يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة مالية أساسية من القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي الأول، ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفق النقدي" محتواه وطريقة عرضه، وهو ضروري للعديد من الفئات كالمسيرين والمحللين الماليين والمساهمين لأنه يسمح بإعطاء مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة وكذا المعلومات حول استخدام هذه التدفقات النقدية.

ويقدم جدول تدفقات الخزينة التدفقات النقدية الحاصلة اثناء الدورة مصنفة الى أنشطة تشغيلية، أنشطة استثمارية وأنشطة تمويلية.

- التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية (الأنشطة التي تولد إيرادات ولا يكون مرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية)،
- التدفقات الناشئة عن الأنشطة التمويلية (أنشطة ينتج عنها تغير في حجم وبنية الأموال الخاصة والقروض)،
- التدفقات المتأتية من فوائد وحصص الأسهم، تقوم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية الى أخرى الأنشطة في العملياتية للاستثمار او التمويل،

3-1- عرض جدول تدفقات الخزينة:

يعرض جدول تدفقات الخزينة إما بالطريقة المباشرة او الطريقة غير المباشرة، ويكمن الفرق بينهما في كيفية التوصل الى صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، ويوحى المعيار المحاسبي الدولي السابع ويفضل استعمال الطريقة المباشرة (رغم انه بقدر بكتا الطريقتين)، وكذلك الامر بالنسبة للنظام المحاسبي المالي.

فالطريقة المباشرة تنص على تقديم العناصر الرئيسية لدخول وخروج النقدية (الزبائن، الموردين، الضرائب...) قصد ابراز التدفق المالي الصافي تم تقريب هذا الأخير الى النتيجة قبل الضريبة للدورة المعنية.

اما الطريقة غير المباشرة فتتص على تعديل النتيجة الصافية للدورة وذلك بالأخذ في الحسبان:

- آثار المعاملات التي ليس لها تأثير على الخزينة (امتلاك، تغيرات الزبائن، المخزون، تغيرات الموردين)؛
- التفاوتات او التسويات (الضرائب المؤجلة...)

التدفقات المرتبطة بأنشطة الاستثمار او التمويل (قيمة التنازل الزائدة او الناقصة).

4- جدول تغير الأموال الخاصة:¹

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة خلال الدورة.

وتتمثل المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذه القائمة والتي تخص الحركات المرتبطة ب:

- النتيجة الصافية للدورة؛
- تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي تسجل تأثيرها مباشرة ضمن الأموال الخاصة في إطار تصحيح الأخطاء الهامة.

5- ملحق القوائم المالية:²

الملحق هو وثيقة تلخيصية تعد جزء من القوائم المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية من أجل فهم أفضل للميزانية وجدول حساب النتائج، ويتم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات.

- ❖ هو قائمة توضيحية لا يشترط أن تكون في شكل جدول يحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة (الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، طرق التقييم، الإيضاحات التفسيرية الأخرى...).

كما تعد عناصر المعلومات العددية الواردة في ملحق وفق نفس المبادئ والطرق التي أعدت بها القوائم المالية الأخرى.

ويشمل الملحق على معلومات تخص النقاط الآتية حين تكون هذه المعلومات تكتسي طابعاً هاماً أو كانت هذه المعلومات مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة واعتماد القوائم المالية؛
- المعلومات المكتملة والتي تعتبر ضرورية أحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع الكيانات أو مسيرتها؛
- المعلومات ذات الطابع العام والمتعلقة ببعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على الصورة الصادقة.

¹ ربيع بن حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 443.

² ربيع بن حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 444، 445.

الفرع الثالث: الاشكال النموذجية للقوائم المالية

الجدول رقم (1): ميزانية الاصول

السنة المالية المقفلة في

الأصول	ملاحظة	اجمالي N	امتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
الأصول غير الجارية: فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي او السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض او أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر في 28 ربيع الأول

1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، الجزائر، ص 32.

الجدول رقم(2): ميزانية الخصوم

السنة المالية المقفلة....

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطيات-احتياطيات مدمجة(1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة'(1) نتيجة صافية (نتيجة الصافية حصة المجمع (1)) رؤوس الأموال الخاصة أخرى (ترحيل من جديد) حصة الشركة المدمجة(1) حصة ذوي الأقلية(1)
			المجموع (1)
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية(2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية(3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الجدول رقم(3): حساب النتائج حسب الطبيعة

الفترة من الى

سنة ن-1	سنة ن	ملاحظة	البيان
			رقم الاعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت اعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			اعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي للاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات للاهتلاكات والمؤونات
			5- النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) جدول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية-المنتجات العناصر غير العادية -الأعباء
			9- النتيجة غير العادية

			<p>10- النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية</p> <p>11- النتيجة الصافية للمجموع الدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع</p>
--	--	--	---

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الجدول رقم(4): حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من...الى...

N-1	N	ملاحظة	
			<p>رقم الاعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية أعباء مالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الاعباء غير العادية المنتوجات غير العادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية(1) النتيجة الصافية للدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع(1)</p>

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الجدول رقم(5): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من...الى...

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</p> <p>التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن</p> <p>المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين</p> <p>الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة</p> <p>الضرائب عن النتائج المدفوعة</p> <p>تدفقات أموال الخزينة</p> <p>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية(أ)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تشييات عينية او معنوية</p> <p>التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييات عينية</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تشييات مالية</p> <p>التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييات مالية</p> <p>الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية</p> <p>الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</p> <p>التحصيلات في اعقاب اصدار أسهم</p> <p>الحصص وغيرها من توزيعات التي تم القيام بها</p> <p>التحصيلات المتأتية من القروض</p> <p>تسديدات القروض او الديون المماثلة</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)</p> <p>تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات</p> <p>تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ ج)</p>

			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الجدول رقم (6): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من...الى...

N-1	N	ملاحظة	
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصححات من اجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الإهلاكات والارصدة ▪ تغير الضرائب المؤجلة ▪ تغير المخزونات ▪ تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى ▪ تغير الموردين والديون الأخرى ▪ نقص او زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب <p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</p> <p>مسحوبات عن اقتناء تشييات تحصيلات التنازل عن التشييات تأثير تغيرات محيط الادماج(1)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي اصدار القروض تسديد القروض</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</p>

المطلب الثاني: الخصائص، المبادئ، الفروض للقوائم المالية

الفرع الأول: الخصائص النوعية للقوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية للبيانات المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة بالبيانات المالية مفيدة للمستخدمين ويمكن ان نميز بين أربع خصائص نوعية أساسية وهي:

1- **القابلية للفهم:** لابد للمعلومات ان تأخذ في اعتبارها اتجاهات متخذي القرارات ومستوياتهم الثقافية لتكون المعلومة المحاسبية مفهومة.¹

2- **الملائمة:** ترتبط الملائمة بالقدرة على الاستخدام من قبل الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، فكلما كانت القوائم المالية ملائمة كلما ساعدت متخذي القرارات على اتخاذ القرار المناسب في الوقت والمكان المناسب.

3- **القابلية للمقارنة:** تقوم هذه الخاصية على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر فترات زمنية او مقارنتها مع مؤسسات أخرى.²

4- **الموثوقية:** حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب ان تكون موثوقة ويعتمد عليها وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.

❖ وعلى هذا الأساس لا يمكن ان تتمتع المعلومات بالموثوقية الا إذا توفرت بالخصائص التالية:

✓ **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات موثوقة يجب ان تعبر بصدق عن العمليات والاحداث الأخرى.

✓ **تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني:** بمعنى ان المعلومات يجب ان تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.

✓ **الحياد:** بمعنى ان تكون القوائم المالية خالية من التحيز.

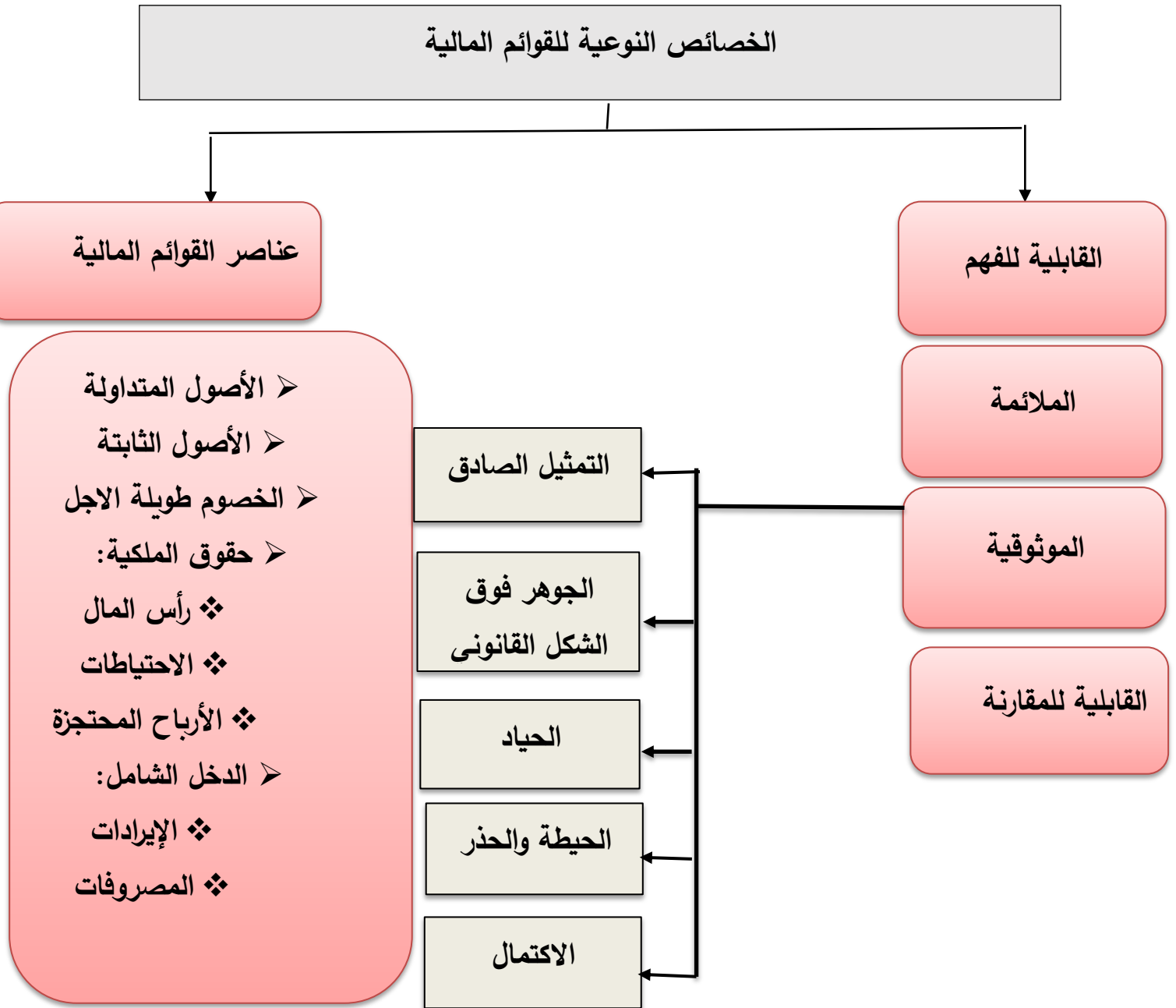
✓ **الحيطة والحذر:** اي التحلي بالحذر عند إنجاز القوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد مما يجنب محضريها القيام بتضخيم الأموال او تقليل الالتزامات.

✓ **الاكتمال (الشمولية):** بمعنى ان تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، فحذف المعلومات قد يجعلها مضللة، وغير موثوقة وغير ملائمة.¹

¹ حسين القاضي مأمون حمدان، "نظرية المحاسبة"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 476.

² المسعود صديقي آخرون، "المحاسبة المالية طبقاً للنظام المحاسبي المالي الجزائري"، دار الهدى للنشر والتوزيع، جزء الأول، عين مليلة، الجزائر، ص 35.

الشكل رقم (1): الخصائص النوعية للقوائم المالية



المصدر: الطيب المداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مذكرة مقدمة لنيل رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 10.

الفرع الثاني: المبادئ التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية

¹ الطيب المداني، "القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS"، مذكرة مقدمة لنيل رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 9.

لعبت المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً دوراً أساسياً في توجيه الممارسات العملية من بين هذه المبادئ نذكر ما يلي:

(1) مبدأ استقلالية الدورات:

يقضي قياس نتيجة النشاط الاقتصادي الذي تقوم به المؤسسة والمتعلق بدورة معينة دون تدخل بالدورات الأخرى وذلك عن طريق مقابلات إيرادات الدورة بالمصاريف المتعلقة بها وذلك بصرف النظر عن إتمام السداد النقدي أو عدم إتمامه إذا كان ذلك قد تم في الفترة السابقة عن الدورة المعنية أو خلالها.¹

(2) مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:

ويقصد بذلك التزام المؤسسة في الدورة الحالية بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة، ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.²

(3) مبدأ الحيطة والحذر:

يلفت هذا المبدأ إلى خطورة تقديم نتائج مبالغ فيها، وحسب هذا المبدأ لا تسجل الإيرادات إلا إذا تحققت والعكس بالنسبة للنفقات، إذ يجب تسجيل كل نفقة محتملة الحدوث، ولكن هذا لا يعني السماح بتكوين مؤونات واحتياطات خيالية ومبالغ فيها.³

(4) مبدأ عدم المقاصة:

ينبغي عدم القيام بمقاصة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم، الإيرادات والاعباء، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونياً أو جراء اتفاقية.⁴

¹ صلاح حواس، "المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي scf"، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة، الجزائر، دون سنة، ص 16-17.

² مسعود صديقي وآخرون، "المحاسبة المالية طبقاً للنظام المحاسبي المالي الجزائري ias/ifrs"، دار الهدى للنشر والتوزيع، دون طبعة، عين مليلة، الجزائر، 2014، ص 34.

³ محمد بوتين، "المحاسبة العامة للمؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة سادسة، الجزائر، ص 37.

⁴ فريد عوينات، "دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010-2011، ص 91.

(5) مبدأ التكلفة التاريخية:

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والاعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الاخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار او تغيرات القدرة الشرائية للعملة، بخلاف فإنه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة في حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية.¹

(6) مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:

بحيث تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن القوائم المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.²

(7) مبدأ الأهمية النسبية:

ويعني هذا المبدأ إعطاء أهمية أكبر للعناصر المهمة التي تكون ذات تأثير أكبر من غيرها على القوائم المالية للمؤسسة انه في الحياة العملية كثيرا ما يهمل تطبيق قاعدة الأهمية الشاملة لجميع العناصر وخصوصا إذا كانت العملية بقيم صغيرة نسبيا، ولذلك لا يتم تخصيص تكلفة لمثل هذه العناصر على فترات محاسبية، بل تعتبر كمصروف تحمل على إيرادات الفترة التي اشترت فيها.³

(8) مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:

ان كل نفقة تصرف من اجل تحقيق قدر معين من الإيرادات، لذلك فإن كل الإيرادات المحققة ترتبط بعلاقة سببية مع تكلفة الحصول عليها، بغض النظر عما دفع فعلا من النفقات لان ما دفع فعلا قد يكون تسديدا لأعباء وقعت في فترة سابقة، او تتعلق بأعباء ستقع في الدورة المحاسبية المقبلة.⁴

(9) مبدأ الوحدة النقدية: ضرورة إيجاد وحدة قياس وحيدة لتسجيل كافة العمليات التي تقوم بها

المؤسسة سببا في اختيار العملة (الدينار الجزائري) كوحدة قياس، والحوادث الكفيلة بتحديد كميتها

¹ محمد سامي لزعر، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص 29.

² عبد القادر عيادي، "مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المرجع المحاسبي الدولي في اعداد القوائم المالية"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 57.

³ غنية بن حركو، "واقع وتحديات النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة-2، 2016-2017، ص 150.

⁴ حنيفة بن ربيع، مرجع سابق، ص 34.

نقدا هي وحدها تقيّد في الحسابات لكن المعلومات غير قابلة لتحديد كميتها والتي يمكن ان تكون ذات أثر مالي تذكر في ملحق ايضا.¹

الفرع الثالث: الفروض التي يتم على أساسها اعداد القوائم المالية:

يوجد عدة فروض يتم على أساسها اعداد القوائم المالية نذكر أهمها:

1- محاسبة الالتزامات:

تقوم المؤسسة بمجموعة منى العمليات كما يحدث في محيطها مجموعة من الاحداث والوقائع، يترتب على هذه محيطها مجموعة من الاحداث والوقائع، يترتب على هذه العمليات والاحداث تسجيلات محاسبية توافق طبيعة العناصر التي حدثت، مما سوف ينعكس في محتوى عناصر القوائم المالية التي توضح التزامات المؤسسة اتجاه مختلف الأطراف ذات الصلة من خلال التفسيرات الملائمة لجميع القوائم المالية.²

2- الاستمرارية في النشاط:

يجرى اعداد القوائم المالية عادة بافتراض ان المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض انه ليس لدى المنشأة النية او الحاجة للتصفية او لتقليص حجم عملياتها بشكل هام. ولكن ان وجدت مثل هذه النية او الحاجة، فإن القوائم المالية يجب ان تعد على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب ان يفصح عن الأساس المستخدم، وقد ورد هذا الافتراض أيضا ضمن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).³

¹ بودور شوريب، "محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية"، قسم علوم التسيير، 2016-2017، ص 20.

² مسعود صديقي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³ محمد كمال أبو عوجة وآخرون، "الطرق المحاسبية والتقارير المالية"، دون طبعة، القاهرة، 2011، ص 30.

المبحث الثاني: المرجعية الفكرية للقوائم المالية وأهميتها

بعد تعرفنا على القوائم المالية ومفهومها يمكن استنتاج أهمية المعلومات التي توفرها القوائم المالية من خلال توصيلها رسالة مفهومه لمستخدمي المعلومات الموجودة في القوائم المالية، كما ان المعلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتساهم في تحقيق الأهداف المرجوة وهذا ما جاء به مجلس معايير المحاسبية الدولية من خلال اعتماده كمرجع للقوائم المالية

المطلب الأول: أهمية، اهداف، استخدامات القوائم المالية

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية

تكمن أهمية القوائم المالية والغرض من اعدادها في عدة نقاط يمكن تلخيصها كالتالي:

- أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار، فالقوائم المالية أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...الخ؛
- أيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة؛
- تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها؛
- تستعمل للحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق اهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة؛
- تعتبر وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.¹

¹حسنا مشري، " دور واهمية القوائم في اتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 67.

الفرع الثاني: اهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية. تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية لا توفر دائماً كافة المعلومات التي يمكن ان يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لان هذه القوائم تعكس الى حد كبير الاثار المالية للأحداث السابقة ولا يوفر بالضرورة معلومات غير مالية. وتظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسؤولية الإدارة او محاسبة الإدارة عن الموارد التي اودعت لديها وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم مسؤولية الإدارة او محاسبة الإدارة انما يقومون بذلك من اجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم، على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة او بيعها او ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة او إحلال إدارة أخرى محلها.¹

❖ كما توجد عدة اهداف للقوائم المالية نذكر اهم هدف وهو: تزويد مستخدميها بمعلومات شاملة حول الوضعية المالية للمؤسسة والأداء والتغيرات في هذه الوضعية حيث يوضح المخطط التالي اهم المعلومات من خلال القوائم المالية:

¹ أمين السيد حمد لطفى، "اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 54.

الشكل رقم (2): هدف القوائم المالية

تقديم معلومات حول

تغير الوضعية
المالية

- اخذ نظرة حول نشاطات الاستثمار، التمويل والنشاطات التشغيلية خلال الدورة
- اخذ نظرة حول قدرة المؤسسة على تحقيق مداخيل خزينة ومداخيل شبه الخزينة، وحاجة المؤسسة الى استعمال التدفقات

جدول تدفقات الخزينة

الأداء

- قياس قدرة المؤسسة على جني تدفقات الخزينة اعتمادا على الموارد الموجودة
- إعداد احكام حول مدى الفعالية اللازمة التي ينبغي توفرها حتى تستطيع المؤسسة توظيف موارد اضافية

حساب النتيجة

الوضعية المالية

- قياس قدرة المؤسسة على جني تدفقات الخزينة
- تقييم حاجة المؤسسة الى قروض مستقبلية وتوزيع تدفقات الخزينة
- قياس قدرة المؤسسة على احترام التزاماتها المالية في مواعيد

الميزانية

اللائحة

الوثيقة
المرجع

المصدر: علاوي لخضر، "معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS"، دروس وتطبيقات محلولة، الصفحة الزرقاء، دون طبعة، الجزائر، 2012، ص 36-37.

ملاحظة: تجدر الإشارة الى أن العناصر المكونة للقوائم المالية ليست مستقلة بطبيعتها بل هي متداخلة فيما بينها حيث تعكس جوانب مختلفة من الاحداث او الصفقات التي قامت بها المؤسسة، فعلى سبيل المثال ترتبط الميزانية مع جدول تغيرات الأموال الخاصة لغرض إعطاء صورة شاملة عن حركة رؤوس الأموال المؤسسة خلال الفترة كما يقدم ملحق القوائم المالية ملاحظات وتفسيرات يحتاجها مستخدمي القوائم المالية لغرض فهم بعض الاحداث خلال الفترة.¹

الفرع الثالث: مستخدمو القوائم المالية

يتعدد مستخدمو المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية التي تساعدهم في ترشيد قراراتهم التي يتم اتخاذها من قبلهم بناء على هذه المعلومات، وكذلك تتعدد حاجاتهم من هذه المعلومات بسبب تنوع وتعدد قراراتهم، ويمكن تحديد الفئات الرئيسية التالية من المستخدمين وماهية المعلومات التي تصب في حاجاتهم:²

1-المستثمرون: يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء او الاحتفاظ او بيع الاستثمارات، ويحتاج المساهمون أيضا الى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على اجراء توزيعات أرباح.

2-العاملون: يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة منشأتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

3-المقرضون: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

4-الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين: يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فان الدائنين التجاريين يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الاجل القصير، ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في الاجل الطويل كزبون رئيسي.

5-الزبائن: يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم او اعتمادهم على المؤسسة في الاجل الطويل.

¹ علاوي لخضر، "معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS"، دروس وتطبيقات محلولة، الصفحة الزرقاء، دون طبعة، الجزائر، 2012، ص 36-37.

² احمد طرطار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 199-200.

6-الجهات الحكومية: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة. وتحتاج تلك الجهات الى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل الوطني وما يماثلها.

7-الجمهور العام: تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل او دعم الموردين المحليين، وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

المطلب الثاني: مخرجات مجلس المعايير المحاسبية الدولية كمرجع لإعداد القوائم المالية

الفرع الأول: نشأة مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB

نشأة مجلس معايير المحاسبة الدولية في 6 فيفري 2001، يتكون من 14 عضوا: الرئيس ونائب الرئيس و20 عضوا دائما يتم تسميتهم من قبل (les rustees) على أساس خبرتهم المحاسبية، بشرط ان يكون لخمسة أعضاء على الأقل خبرة الإصدار، وثلاثة أعضاء على الأقل خبرة الإصدار، وثلاثة أعضاء من مستخدمي القوائم المالية، وواحد من الأكاديميين.

سبعة أعضاء من بين الاثني عشر مكلفين بالربط والاتصال بالمنظمات الوطنية للتقييس، وذلك من اجل تسهيل تقارب التنظيمات مع معايير IASB.

رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يختار من طرف (les rustees) من بين الاثنتا عشرة الدائمين، نفس الاجراء بالنسبة لنائب الرئيس، اما أعضاء المجلس (IASB) يعينون لمدة 5 سنوات كأقصى حد، يمكن تجديدها مرة واحدة.¹

¹ شناي عبد الكريم، " تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 9.

الفرع الثاني: مهام مجلس المعايير المحاسبية الدولية

لكي تتحقق أهداف مجلس المعايير المحاسبية الدولية يجب القيام بالمهام التالية:¹

- ❖ المسؤولية التامة حيال كافة أمور مجلس المحاسبة الدولية الفنية بما فيها إعداد وعرض وإصدار المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية ومسودات العرض والتي تتضمن كل منها اية آراء معارضة والموافقة النهائية على التفسيرات التي أصدرتها لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية؛
- ❖ نشر مسودة العرض بشأن كافة المشاريع وأيضا نشر مسودة بيانات المبادئ واية وثائق مناقشات أخرى ليطلع الجمهور على المشاريع الكبرى؛
- ❖ يكون للمجلس حرية التصرف الكاملة (التامة) بشأن برنامج عمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية الفنية وبشأن تعيين المهمات حول الأمور الفنية وفي تنظيم سير عمل، ويمكن لمجلس معايير المحاسبة الدولية ان يسعى للحصول على أبحاث مفصلة من مصادر خارجية او اية اعمال أخرى لهيئات وضع معايير الوطنية او اية منظمات أخرى بالإضافة الى ما يلي:
 - تأسيس إجراءات لمراجعة الملاحظات التي قدمت خلال فترة زمنية معقولة بشأن الوثائق المنشورة من اجل ابداء الملاحظات؛
 - تشكيل لجان توجيهية او نماذج أخرى من مجموعات الاستشارية لمختصة لتقديم المشورة حول المشاريع الكبرى؛
 - التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير بشأن مواضيع الكبرى وقرارات برنامج وأولويات العمل؛
 - اصدار قواعد النهائية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومسودات العرض.
- ❖ التفكير بعقد جلسات علنية لمناقشة المعايير المقترحة على الرغم من عدم وجود شرط لعقد جلسات علنية لكل منشأة؛

¹ احمد حلمي جمعة، "معايير التقارير المالية الدولية"، طبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 42.

❖ التفكير بإجراء اختبارات ميدانية (في كل من البلدان المتقدمة والأسواق الناشئة) لضمان ان المعايير المقترحة عملية وقابلة للتطبيق في كافة البيئات على الرغم من عدم وجود شرط لإجراء اختبارات ميدانية لكل منشأة.

الفرع الثالث: أهداف واستراتيجيات مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB

أولاً: أهداف مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB

لقد تم تحديد اهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB والتي أصبحت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بموجب دستور لجنة المعايير الدولية كما يلي:

- إعداد ونشر معايير محاسبية ذات غرض عام تراعى عند إعداد القوائم المالية وتشجيع القبول والعمل بموجبها على مستوى العالم؛
- العمل بشكل عام على تقارير وتوفيق التعليمات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية على مستوى دولي¹؛
- تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية الدولية ذات جودة عالية وقابلية للفهم والانفاذ عالمياً والتي تتطلب وجود معلومات في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى ذات جودة عالية وشفافية وقابلة للمقارنة لمساعدة المشاركين في الأسواق المالية المختلفة ولمستخدمين الآخرين للمعلومات في صنع القرارات الاقتصادية؛
- تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير؛
- في تحقيق الأهداف المتعلقة بالنقطتين السابقتين، يجب مراعاة الاحتياجات الخاصة، حسب الاقتضاء، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والهيئات ذات الاقتصاد الناشئ؛
- العمل بفعالية مع الهيئات التي تضع المعايير الوطنية من أجل تحويل المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الى حلول ذات جودة عالية².

ثانياً: استراتيجيات مجلس المعايير المحاسبية الدولية

¹ خالد جمال الجعارات، "معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)"، طبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 32.

² علاوي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

وقد تم تحديد استراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على النحو التالي:

- تشجيع الأعضاء لدعوة مجلس معايير الدولية للمشاركة عندما تقترح دولتان أو أكثر لا يربطها تشريع عام لإجراء مناقشات حول معايير المحاسبة الدولية؛
- تشجيع الدول التي لا يوجد لديها معايير محاسبية من قبل لتبني معايير المحاسبة الدولية كمعايير تحكم مهنة المحاسبة فيها؛
- دعوة دول أخرى لديها بعض المعايير المحاسبة الوطنية والتي لا تكون مخصصة لمواضيع معينة للتكيف مع معايير المحاسبة الدولية كأساس للمعايير المحاسبة الوطنية، مع ضمان توفر الحد الأدنى للالتزام بالمعيار المحدد وتخفيض وقت وتكلفة التطوير المطلوبين لوضع معايير وطنية؛
- مقارنة المعايير المحاسبة الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية المماثلة والبحث عن الغاء أي فروقات جوهرية؛
- السعي لعرض منافع التنسيق مع معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للدول التي يكون إطار الممارسات المحاسبية ضمن قوانينها.¹

خلاصة الفصل الأول:

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 33.

تعتبر القوائم المالية الأساسية أداة يتم من خلالها تقييم الوضعية المالية للمؤسسة. فهي مخرجات النظام المحاسبي بعد معالجة البيانات التي تعكس صورة الكيان الاقتصادي.

والهدف العام لهذه القوائم يتحدد من خلال الهدف العام للمحاسبة ويتمثل في توفير معلومات ملائمة وموثوقة تساعد الدائنين والمستثمرين وغيرهم من اتخاذ القرارات المرجوة، كما انها تغطي كافة احتياجات المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة وتظهر نتيجة المؤسسة بغرض اصالتها الى الأطراف المستفيدة وتساعد على توضيح العمليات المعقدة والغير المعقدة التي تمكنهم من تقييم الأداء والتنبؤ بما سيؤول اليه الوضع المالي مستقبلا.

مما يستلزم على المؤسسات الاقتصادية ضرورة توفير القوائم المالية لتسهيل العمليات المحاسبية.

الفصل الثاني: مدخل نظري للأداء المالي

المبحث الأول: أساسيات تقييم الأداء المالي

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي

الفرع الثالث: أهمية، أهداف تقييم الأداء المالي

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول: رأس مال العامل

الفرع الثاني: احتياجات رأس مال العامل

الفرع الثالث: الخزينة

المبحث الثاني: مؤشرات الأداء المالي

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

الفرع الأول: تعريف النسب المالية

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية

الفرع الثالث: مزايا، عيوب النسب المالية

المطلب الثاني: علاقة القوائم المالية بالأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من اهم العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية، التي أصبحت تشكل محور أساسيا في الحياة الاقتصادية، فالأداء المالي يعتبر أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها، وكذا يعتبر أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها بهدف الوصول الى ما يسمى بالنمو والاستمرارية.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل الى الإطار النظري لتقييم الأداء المالي وتغطيه بعض جوانبه، في المبحث الأول تحت عنوان اساسيات تقييم الأداء المالي الذي تم تقسيمه الى مطلبين، المطلب الأول تناولنا فيه ماهية تقييم الأداء المالي (تعريف، خطوات، أهمية، اهداف) تقييم الأداء المالي، اما المطلب الثاني مؤشرات التوازن المالي (راس مال العامل، احتياجات راس مال العامل، الخزينة)، وكذا توجب علينا التطرق الى مبحث ثاني تحت عنوان مؤشرات الأداء المالي، المطلب الأول تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية، اما المطلب الثاني علاقة القوائم المالية بتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الأول: أساسيات تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي من أكثر المواضيع المهمة في الوسط المحاسبي، فالهدف منه هو الاستمرار والبقاء بالنسبة للمؤسسة وتعظيم الربح بالنسبة للمساهم لذا سيتم التطرق في هذا المبحث الى اساسيات تقييم الأداء المالي من (تعريف، خطوات، أهمية، اهداف) بالإضافة الى مؤشرات التي يتم من خلالها عملية التقييم.

مطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

قبل ان نتطرق لتعريف تقييم الأداء المالي لابد من الإشارة الى مفهوم الأداء المالي

مفهوم الأداء المالي: يعرف الأداء المالي على انه: تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على انشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حساب النتائج، والجدول الملحق...الخ.

- وكذا الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الاجل الطويل والقصير من اجل تشكيل ثروة؛
- وكذا الأداء المالي هو مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

مفهوم تقييم الأداء المالي: عملية تقييم الأداء المالي تعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة او المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة بالغة الأهمية، وذلك بما تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك للأسباب التالية:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة

حيث ان **الفعالية:** هي تحقيق اهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة

اما **الكفاءة:** فهي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض الوصول الى الأهداف المسطرة.

وتهدف المؤسسة بصفة عامة الى تحقيق الربح، لذا فان تقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة.¹

الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث ان من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والربح المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ونقاط الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب الفروقات وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.²

¹ جلييلة بن خروف، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امجد بوقرة، بومرداس، ص 77،

² محمود محمد الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، طبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،

2010، ص 51.

الفرع الثالث: أهمية، أهداف تقييم الأداء المالي

أولاً: أهمية تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظراً لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة المتنافسة عليها لغرض الحصول على أقصى العوائد من هذه الموارد لذا أصبح مسؤولية ضرورية في الجوانب المختلفة في الحياة الاقتصادية، وتتمثل أهميته في:¹

- انه يساعد توجيه الإدارة العليا الى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة الى الاشراف؛
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي الى تحسين أدائها، ومساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والتحكم؛
- يوفر قياس لمدى نجاح المؤسسة فالنجاح مركب بين الفعالية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار؛
- على المستوى المالي، فان تقييم الأداء ينصب على التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل القرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر؛
- يظهر مدى اسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والتكلفة مما يؤدي الى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي؛
- الكشف على التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل او الأسوأ.

¹ نفيسة حجاج، "أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 18-19.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

يركز الأداء المالي على اظهار نتائج الاحداث والقرارات التي يتم اتخاذها بالفعل، والاهداف التي تحققها دراسة هذا الأداء تتمثل في:

- تحقيق هدف بقاء واستمرار المؤسسة الاقتصادية؛
- تحقيق هدف تحديد مواطن القوة المالية ونواحي القصور الناتجة عن استخدام سياسات وقرارات مالية معينة بالمؤسسة الاقتصادية؛
- تحقيق هدف قدرة المؤسسة على النمو والابتكار؛
- تحقيق هدف مدى قيام المؤسسة الاقتصادية باستخدام الموارد بأقصى فعالية ممكنة؛¹
- الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها؛
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء وإنجاز أهدافها المرسومة كما هو مطلوب؛
- الوقوف على مدى كفاءة الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة؛
- الكشف عن أماكن الظل والضعف في نشاط الشركة، وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لتصحيحها.²

¹ هاني العمري، "منهجية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 2، العدد 3، فلسطين، 2009، ص 18.

² سعاد جغام، "دور التحليل المالي بالمؤشرات الآلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017-2018، ص 16.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

التوازن المالي يعبر عن مقدرة المؤسسة لتسجيل بشكل عادي، وفي نفس الوقت يوفق بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول، حيث يركز في تحليله على ثلاث مؤشرات رئيسية هي:

- رأس المال العامل
- احتياجات رأس المال العامل
- الخزينة

الفرع الأول: رأس مال العامل: FRNG

1-1- تعريف رأس المال العامل: يعتبر رأس مال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة في المدى القصير، وذلك بتاريخ معين. ويتمثل ذلك في جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية.¹

وكذا هو عبارة عن هامش السيولة، ويسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات او ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش امان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.²

1-2- أنواع رأس مال العامل:

1-2-1- رأس مال العامل الأجنبي: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها وتحسب بالعلاقة التالية:³

رأس مال العامل الأجنبي = الديون قصيرة الاجل + ديون طويلة الاجل

1-2-2- رأس مال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة، يعبر عن حجم النشاط الاستغلالي، كما يبين نوع نشاط المؤسسة ففي المؤسسة الإنتاجية يقوم بتخفيض رأس المال العامل الإجمالي وفي المؤسسة التجارية يرتفع وهو المسؤول المباشر عن توليد الأرباح، ويحسب كما يلي:

¹ مليكة زغيب، بوشنغير ميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، الجزائر، 2010، ص 49.

² Patrick piget <<la gestion financière>>ED, Economico, 1998, p 89

³ شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS"، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 122.

راس مل العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم القابلة للتحقيق + قيم الجاهزة

1-2-3- راس مال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من رؤوس الأموال الجماعية المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير جارية ويحسب كما يلي:¹

راس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأموال الثابتة

1-2-4- راس مال الدائم: يظهر مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها، والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأموال المتداولة فتتحول الى أصول ثابتة، ويحسب كما يلي:²

راس مال العامل الدائم = الأصول الدائمة - الأصول الثابتة

راس مال العامل الدائم = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الاجل

1-3- حالات راس مال العامل: توجد ثلاث حالات وهي:

➤ الحالة الأولى: راس مال عامل موجب ($FRNG > 0$):

في هذه الحالة الأموال الدائمة تغطي كل الأموال الثابتة وجزء من الأصول المتداولة مما يتيح للمؤسسة هامش امان أي:

الأموال الدائمة < الأصول الثابتة

➤ الحالة الثانية: راس مال العامل معدوم ($FRNG = 0$):

في هذه الحالة تغطي الأصول الثابتة الأموال الدائمة، وتغطي الأموال المتداولة بالديون قصيرة الاجل، هذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي للمؤسسة في المستقبل أي:

الأموال الدائمة = الأصول الثابتة

(معناه ان المؤسسة غطت الأصول الثابتة بواسطة موارد الدائمة دون وجود فائض او عجز)

➤ الحالة الثالثة: راس مال عامل سالب ($FRNG < 0$):

في هذه الحالة تمويل جزئي للأصول الثابتة عن طريق ديون قصيرة الاجل أي:

¹ مليكة زغيب، بوشنفير، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² عبد الحكيم كراجية، "الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم"، دار الصفاء للطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2002، ص 121.

الأموال الدائمة > الأصول الثابتة¹

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR:

1-2- تعريف احتياجات رأس المال العامل: تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنه رأس مال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا للمواجهة بصفة حقيقية احتياجات السيولة عند موعد الاستحقاق الديون القصيرة، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصورة عادية.

2-2- كيفية حساب احتياجات رأس مال العامل:

يمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس مال العامل: احتياجات الدورة - موارد الدورة

احتياجات رأس مال العامل: (الأصول الجارية - قيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الاجل-السلفيات المصرفية).

2-3-دراسة تغيرات احتياجات رأس المال العامل BFR:

يوجد ثلاث حالات رئيسية هي:

الحالة الأولى: احتياجات رأس مال عامل موجبة $BFR > 0$

هذه الحالة تدل على ان المؤسسة بحاجة الى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

الحالة الثانية: احتياجات رأس مال عامل سالبة $BFR < 0$

هذه الحالة تدل على ان المؤسسة غطت احتياجات دورتها لا تحتاج الى موارد أخرى، أي ان الحالة المالية للمؤسسة جيدة. ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بهامش كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال ومن الأفضل توظيفها.

الحالة الثالثة: احتياجات رأس مال العامل معدومة $BFR = 0$

¹ Jeudi Norbert << finance d'entreprise, les règles de jeu >>, ED : Organisation, 1997, p : 120-121

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.¹

الفرع الثالث: الخزينة TN

3-1-تعريف الخزينة: يمكن تعريف الخزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل صافي القيمة الجاهزة الى ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.

3-2-كيفية حساب الخزينة: تحسب الخزينة بطريقتين:

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفيات البنكية

الخزينة = راس مال العامل - احتياجات راس مال العامل

3-3-دراسة تغيرات الخزينة:

الخزينة مرتبطة براس مال العامل واحتياجاته بحيث يمكن ان تكون امام ثلاث حالات:

الحالة الأولى: الخزينة موجبة بقيم كبيرة ($TN > 0$)

في هذه الحالة يكون راس مال العامل أكبر من احتياجاته، أي بقاء جزء من أموال المؤسسة جامدة، ويعاب على المؤسسة ترك قيمة سائلة دون توظيفها.

الحالة الثانية: الخزينة معدومة ($TN = 0$)

في هذه الحالة يتساوى راس مال عامل واحتياجاته، حيث توفق المؤسسة بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت اجلها وهي الوضعية الاحسن للخزينة (اقتراب الخزينة من الصفر بقيم موجبة).

الحالة الثالثة: الخزينة سالبة بقيم كبيرة ($TN < 0$)

¹ شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير المالية الدول ية IAS/IFRS"، طبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 122.

في هذه الحالة يكون رأس مال العامل اقل من احتياجاته، أي ان الاحتياجات لا تغطي تماما، فالمؤسسة في وضع حرج وهو عدم تسديد الديون القصيرة الاجل حين موعد تسديدها، مما يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينها.¹

المبحث الثاني: مؤشرات الأداء المالي

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من اهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولعل اهم ما يساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وواجه النشاط المختلفة، وقد أصبحت النسب المالية من اهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقييم الأداء في المشاريع الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعاريف، ونسوق منها التعاريف التالية:²

- "النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القواعد المالية".
- النسب المالية هي العلاقة القائمة بين عنصر (او عدة عناصر) وعنصر (او عناصر أخرى)، وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية او بشكل كبير بسيط او كسر عشري.
- النسبة المالية هي عبارة عن العلاقة بين رقمين من ارقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً

هذا ويمكن التعبير عن النسب المالية في اشكال وصيغ مختلفة يمكن ان نوجزها بما يلي:

أ- النسب التقليدية او النمطية: والتي يمكن الحصول عليها ببساطة من خلال قسمة رقم على رقم اخر كما هو الحال عند قسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة والحصول على $2=1$ او $1=1$ الخ.

¹ ناصر دادي عدون، "التحليل المالي"، دار المحمدية العامة، الجزء الأول، 1999، ص 51.

² مؤيد راضي حنفر، غسان فلاح المطارفة، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 127.

ب-المعدلات او ما يعرف بمعدلات الدوران: وهي النسبة بين حقيقتين عدديتين خلال فترة من الزمن ويعبر عنها بالمرات كما هو الحال في معدلات دوران المخزون ودوران الذمم المالية.

ج-النسب المئوية: وهي نسب يتم التعبير فيها عن العلاقة بين بندين مؤبيا كالعلاقة بين مجمل الربح والمبيعات، وصافي الربح والمبيعات.

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية

يمكن تصنيف النسب المالية الى عدة مجموعات رئيسية وتشمل كل مجموعة على عدد كبير من العلاقات المحتملة، سنكتفي بأهم النسب والأكثر استعمالا

1-نسب توازن هيكلية: تمكن هذه النسب من معرفة مدى مساهمة كل مصدر تمويلي بتمويل الأصول بصفة عامة والأصول غير جارية بصفة خاصة كما يمكن تبين ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): نسب التوازن الهيكلية

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة $\times 100$	تشير هذه النسبة الى مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ونميز بين ثلاث حالات: <ul style="list-style-type: none"> • نسبة التمويل الدائم < 1: المؤسسة تملك هامش امان • نسبة التمويل الدائم $= 1$: المؤسسة لا تملك هامش امان • نسبة التمويل الدائم > 1: يوجد جزء من الأصول الثابتة مغطى بديون قصيرة الاجل
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة $\times 100$	تشير هذه النسبة الى مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، ونميز ثلاث حالات: <ul style="list-style-type: none"> • نسبة التمويل الخاص < 1: وجود فائض في الأموال الخاصة بعد تغطيتها الأصول الثابتة • نسبة التمويل الخاص $= 1$: يعني ان المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء الى الموارد الخارجية • نسبة التمويل الخاص > 1: الأموال الخاصة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة، وبالتالي يتم اللجوء الى الديون طويلة الاجل

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى محاضرات الأستاذ عز الدين عبد الرؤوف.

2-نسب المديونية: وتضم نسبة الاستقلالية المالية ومن الطبيعي ان الاستقلالية المالية تتعلق بالديون، كما يمكن تبين ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): نسب المديونية

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	تشير هذه النسبة الى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى محاضرات الأستاذ عز الدين عبد الرؤوف.

3-نسب القابلية للسداد: في حالة وقوع المؤسسة في وضعية مالية صعبة او وصولها لدرجة عدم مقدرتها على سداد ديونها حسب استحقاقها كما يمكن ان يتبين ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): نسب القابلية للسداد

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة القابلية للسداد	مجموع الأصول/ مجموع ديون طويلة ومتوسطة وقصيرة الاجل	تبين هذه النسبة مستوى تغطية أصول المؤسسة بالأموال الخارجية

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى محاضرات الأستاذ عز الدين عبد الرؤوف.

4-نسب السيولة: تمكنا من توضيح الوضعية المالية في الاجل القصير ونجد ما يلي:

الجدول رقم(4): نسب السيولة

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الاجل	تبين هذه النسبة مدة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الاجل
نسبة السيولة الخاصة	القيم القابلة للتحويل + قيم جاهزة/ الخصوم الجارية	تبين هذه النسبة مدى تغطية القيم السائلة والمؤكدة التحويل الى سيولة للديون قصيرة الاجل
نسبة السيولة الحالية (الآنية)	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الاجل بالاعتماد على القيم الجاهزة

نسبة تداول الأصول	مجموع الأصول الجارية/ مجموع الأصول	يتم حسابها بمقارنة مجموع المتداولة مع مجموع الأصول
-------------------	------------------------------------	--

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى محاضرات الأستاذ عز الدين عبد الرؤوف.

5-نسب النشاط (الدوران): تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي انها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة.

الجدول رقم(5): نسب النشاط

النسب	العلاقة	التعليق
مدة دوران الزبائن	مدة تحصيل الزبائن	تقيس هذه النسبة مدة التحصيل التي تمنحها المؤسسة للزبائن
	عدد التحصيلات من الزبائن	
مدة دوران الموردين	مدة تسديد الموردين	تقيس المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة لتسديد ديونها
	عدد التسديدات الموردين	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى محاضرات الأستاذ عز الدين عبد الرؤوف.

6-نسب الربحية(المردودية): تمثل نسب الربحية المردودية المتأتية من استخدام عنصر من العناصر المحركة في المؤسسة، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها.¹

الجدول رقم (6): نسب الربحية(المردودية):

النسب	العلاقة	التعليق
المردودية الاقتصادية	اجمالي فائض الاستغلال الاموال الاقتصادية	تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي للمؤسسة وتستبعد النشاطات الثانوية
المردودية المالية	النتيجة الصافية الأموال الخاصة	هي مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية مقارنة بالأموال الخاصة
المردودية التجارية	النتيجة الصافية للدورة	هي المردودية التي تحققها المؤسسة

¹ مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2004، ص 20.

من خلال مبيعاتها	رقم الاعمال خارج الرسم
------------------	------------------------

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا لمحاضرات الأستاذ عز الدين عبد الرؤوف.

7-نسب الاستغلال: تأخذ من جدول حساب النتائج ومن هذه النسب نجد ما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم(7): نسب الاستغلال

النسب	العلاقة	التعليق
نسبة مردودية اليد العاملة	$\frac{\text{مصاريف المستخدمين} \times 100}{\text{القيمة المضافة}}$	تمثل هذه النسبة مدى أهمية أعباء الأجور ضمن القيمة المضافة، فكلما كبرت هذه النسبة كانت المؤسسة ضعيفة المردودية
نسبة الإهلاك	$\frac{\text{الإهلاكات}}{\text{القيمة المضافة}}$	تقوم هذه النسبة بالمقارنة بين الإهلاكات والقيمة المضافة

ان الميزانية المحاسبية لا تستجيب للتحليل والتقييم الجيد للوضعية المالية للمؤسسة لأنها لا تؤخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية مما يستدعي اعداد ميزانية أخرى تسمى بالميزانية المالية باعتبارها أكثر دقة من سابقتها. للقيام بعملية التحليل والتقييم لابد من اعداد ميزانية مختصرة تلخص المجاميع الكبرى للميزانية المالية.

لدراسة نشاط مردودية المؤسسة تستعمل جدول حساب النتائج وهو وثيقة تلخص الأعباء والايرادات التي تحققها المؤسسة خلال السنة او الدورة المالية.

الفرع الثالث: مزايا ومحددات النسب المالية /عيوب النسب المالية

توجد العديد من المزايا ومحددات النسب المالية الا ان لها مجموعة عيوب

أولاً: مزايا ومحددات النسب المالية

يوجد العديد من المزايا للنسب المالية بكونها أداة تحليلية وفيما يلي بعض المحددات العامة للنسب المالية:¹

- النسب المالية معينة فقط بالأرقام والعوامل ذات الطابع الكمي ولا تقيص العوامل النوعية والتي قد تكون ملائمة لأغراض تقييم المنشأة الاقتصادية. فمثلاً إدارة المنشأة ومستوى التأهيل للعاملين فيها وشخصية المدير نفسه ومهاراته الخاصة كلها تغير من العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقييم المنشأة؛
- النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة فقد تلجأ الإدارة الى اتخاذ اجراء معين لتحسين نسبة معينة قبيل انتهاء السنة المالية، فمثلاً تستطيع الشركة تحسين نسبة المبيعات / الأصول للسنة الحالية عن طريق تعجيل شحنات البضاعة خلال الأسبوع الأخير من السنة المالية والمجدولة للشحن للعملاء في الشهر الأول من الفترة الحالية المالية؛
- تتأثر النسب باختلاف الطرق المحاسبية، فمقارنة النسب المالية للشركات تتبع إجراءات وطرق محاسبية مختلفة قد تعطي نتائج مضللة في الكثير من مجالات التحليل، لان اختلاف الطرق المحاسبية المتبعة غير قابلة للمقارنة، فمثلاً، اختلاف طرق امتلاك بين شركتين يؤدي الى فروقات في مصروفات الإهلاك ورقمي الربح لهاتين الشركتين وهذا يجعل رقمي الربح والنسب المالية المبنية عليها، غير قابلة للمقارنة لهاتين الشركتين؛
- خلال فترات التضخم تصبح النسب المالية لفترات مالية مختلفة غير قابلة للمقارنة وذلك لان القوائم المالية مبنية على أساس التكلفة التاريخية، فمثلاً: تحسن نسبة المبيعات / الأصول لشركة معينة من سنة الى أخرى فقط بسبب زيادة المبيعات خلال فترات التضخم دون ان يكون هناك تحسن فعلي في معدل دوران المخزون،
- الكثير من النسب المالية هي مؤشر ساكن على وضع معين كما هو في تاريخ اعداد القوائم المالية، فمثلاً: نسبة التداول تعكس العلاقة بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة كما هي في تاريخ اعداد الميزانية وليس بالضرورة ان تبقى العلاقة بين الأصول المتداولة نفسها قائمة بالسنوات اللاحقة؛
- القيمة السالبة في المقام قد تؤدي الى استنتاجات مضللة او لا تتناسب مع المدلول الاقتصادي، فالقيمة السالبة في بعض النسب المالية قد تؤدي الى استنتاجات مضللة. ولذلك يجب ممارسة الحذر عند تفسير النسب المالية او النتائج المعتمدة على نسب مالية قد يأخذ المقام فيها قيمة

¹ مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2004، ص 20.

سالبة وفي بعض الحالات الاستنتاجات المبنية دون معرفة مكونات النسبة او البيانات التي بنيت عليها قد يؤدي الى استنتاجات مضللة.

ثانيا: عيوب النسب المالية

يوجد بعض نقاط القصور في النسب المالية يمكن ان تفقد هذه النسب قوتها في التحليل:¹

- ان النسب المالية تعتمد على مدى سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية؛
- صعوبة تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية؛
- اختلاف التعريفات الخاصة ببنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل من شركة لأخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في كثير من الحالات غير واضحة؛
- ان النسب المالية تحسب من بيانات مالية سابقة مما يجعلها ليست ذات دلالة في المستقبل؛
- ان اعداد القوائم المالية يتم على أساس القيمة التاريخية للأصول وهذا الأساس يكون في التحليل مضللا في كثير من الحالات؛
- تعتبر قائمة المركز المالي من الأرصدة النقدية في تاريخ معين بينما الحركة النقدية تتسم بالحركة لا بالسكون.

المطلب الثاني: علاقة القوائم المالية بتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها المؤسسة قياسا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها، ومن هذا المنطلق نجد ضرورة تحقيق العوائد القصوى واستمرار المؤسسة ونموها وتطورها، وذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الموارد، وتعتبر مهمة جدا لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على كل جوانب حياة المؤسسة، ولهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد احد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق اهداف المؤسسة والتعرف على اتجاهات الاداء فيها.

تعد الكشوفات المالية التي تحضرها الإدارة المحاسبية في المؤسسة وسيلة مهمة ورئيسية في تقييم الأداء المالي، حيث ان تحليل الكشوفات يساعد من تقييم نتائج تمكن من تحديد نقاط الضعف والقوة وفرص الاستثمار وتقديم معلومات للمستثمرين والدائنين، وتشكل النسب المالية الأكثر استخداما والنموذج الأكثر أهمية لتحليل القوائم المالية والوصول الى تقييم دقيق لنجاح المؤسسة ولتحديد الكفاءة

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 57.

والفعالية، ولهذا فان النسب المالية كأساس لتقييم الأداء المالي لا تضيف معلومات جديدة بل تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل يسمح باستخراج النتائج بشكل اسهل.¹

خلاصة الفصل الثاني:

¹ حمزة محمود الزبيدي، " التحليل المالي"، مؤسسة أوراق الطبع للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 85-88.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عنصر أساسي وذات أهمية يمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييمها.

وذلك من خلال الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي: راس مال العامل، احتياجات راس مال، الخزينة، وكذلك التقييم بواسطة النسب المالية، نسب التوازن الهيكلي، نسب المديونية، نسب القابلية للسداد، نسب السيولة، نسب المردودية، نسب النشاط... الخ

وفي الفصل الثالث والأخير سنحاول اسقاط ما تطرقنا له في الجانب النظري على الجانب التطبيقي بهدف استخدام المؤشرات والنسب المالية في عملية تقييم الأداء المالي وتبيان انعكاساتها على الوحدات الاقتصادية بكونها تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل يسمح باستخراج النتائج بشكل أسهل.

لفصل الثالث: الدراسة الميدانية لمطاحن الحضنة

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة

المطلب الأول: لمحة تاريخية لمؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها
بسطيف

الفرع الأول: بطاقة فنية حول مطاحن الحضنة

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة

الفرع الثالث: أهداف المؤسسة مطاحن الحضنة وآفاقها المستقبلية

المطلب الثاني: عرض الوثائق المستعملة في تقييم مؤسسة مطاحن
الحضنة

الفرع الأول: عرض الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة/أصول

الفرع الثاني: عرض الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة/ خصوم

المبحث الثاني: تحليل وتقييم ميزانية وجدول حساب النتائج لمؤسسة مطاح الحضنة

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول: رأس مال العامل

الفرع الثاني: احتياجات راس مال العامل

الفرع الثالث: الخزينة

المطلب الثاني: النسب المالية

الفرع الأول: نسب التوازن الهيكلي / نسب المديونية

الفرع الثاني: نسب قابلية للسداد/ نسب السيولة

الفرع الثالث: نسب الدوران / نسب المردودية/ نسب الاستغلال

تمهيد

بعد ما تم التطرق اليه في الفصلين النظريين (الفصل الأول، الفصل الثاني) واللذان يتعلقان بالإطار النظري للقوائم المالية، وكذا الإطار النظري لتقييم الأداء المالي.

سنحاول في هذا الفصل تطبيق او تجسيد ما تم تناوله في الجانب النظري على مؤسسة مطاحن الحضنة/المسيلة، حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان تقديم عام حول مؤسسة مطاحن الحضنة، المطلب الأول لمحة تاريخية لمؤسسة صناعة الحبوب ومشتقاتها بسطيف، تم التطرق في هذا المطلب الى بطاقة فنية حول مطاحن الحضنة، الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة، اهداف مؤسسة مطاحن الحضنة (الميزانية المختصرة أصول/ خصوم).

اما المبحث الثاني فيتناول تحليل وتقييم ميزانية وجدول حساب النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة المدروسة (2017،2018،2019)، المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي (رأسمال العامل، احتياجات رأسمال العامل، الخزينة)، اما المطلب الثاني: النسب المالية المتمثلة في نسب التوازن الهيكلي، نسب المديونية، نسب القابلية للسداد، نسب السيولة، نسب الدوران، نسب المردودية، نسب الاستغلال.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة/ المسيلة

سنتناول في هذا المبحث عرض تقديم الشركة التابعة لمطاحن الحضنة وذلك من خلال التعريف بالشركة الام لرياض سطيف وكذلك النشأة للشركة التابعة والهيكل التنظيمي للمطاحن بالإضافة الى الأهداف والآفاق المستقبلية، استنادا الى الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية لمؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف

سنتطرق في هذا المطلب الى نشأة، أهداف، الآفاق المستقبلية بالإضافة الى الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة.

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن و أصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق و الطحن غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته ، كذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية و وضع وحدات أخرى في بعض المناطق، ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق و الطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب و مشتقاتها بسطيف ، فقد أنشئت بمرسوم تنفيذي رقم : 367/82 بتاريخ 27 نوفمبر 1982 ابتداء من 2 أبريل 1990 تحولت إلى شركة مساهمة في إطار الإصلاحات الاقتصادية رأسمالها في 1997 قدر بـ : 2.525.000.000 دج، تمتلك المؤسسة عدة وحدات موزعة على عدة ولايات منها : (سطيف ، المسيلة ، برج بوعرييج ، بجاية ، بسكرة ، ورقلة) .

كما تجدر الإشارة إلى أنه بعد أن تحولت المؤسسة إلى شركة مساهمة في سنة 1995 حققت الرياض سطيف أرباحا معتبرة فقد تطورت أرباحها الصافية بنسبة 68.51 % خلال ثلاث سنوات الأخيرة التي قدرت بـ: 21.032.231.000 دج في سنة 1997 مقابل 13.866.198.000 دج سنة 1995. كما يمكن الإشارة الى انه تم زاد رأس المال مرتين سنة 1997/1993 وذلك عن طريق إصدار أسهم نقدية وإدماج الاحتياطات.

الفرع الأول: بطاقة فنية لمطاحن الحضنة

أولاً: نشأة مطاحن الحضنة بالمسيلة

الشركة التابعة "مطاحن الحضنة" بالمسيلة، أنشأت في الثاني من شهر أكتوبر 1997 (ملخص من محضر اجتماع رقم 06 مجلس الإدارة بتاريخ 1997.09.07) في إطار إعادة هيكلة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بسطيف الى مجمع "الرياض سطيف" تحولت الى شركة مساهمة رأسمالها الى 479.000.000 دج سنة 2005/04/30.

ثانياً: المقر الاجتماعي:

تقع مؤسسة مطاحن الحضنة _ المسيلة في الشمال الشرقي لولاية المسيلة، وذلك بمحاذاة لطريق برج بوعرييج Route de B.B.A M'sila، حيث تقع في مكان استراتيجي، حيث أن هناك العديد من المسافرين يمرون على هذا الطريق، هذا ما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة، إذ تصبح معروفة أكثر وأكثر، هذا ما يدعو إلى معرفة المنتجات التي تنتجها هذه المؤسسة.

ثالثاً: الممتلكات:

تمتلك الشركة التابعة لمطاحن الحضنة مسمدتين ومطحنة علما ان:

- مطحنة السميد والدقيق أنجزت من طرف الشركة السويسرية "buhler" وتبلغ طاقتها الإنتاجية 2000 قنطار يوميا (1000 قنطار قمح صلب و1000 قنطار قمح لين) تكلفة المشروع 220.915.480.55 دج

تاريخ الانطلاق في الإنتاج سنة 1980

ارتفعت القدرة الإنتاجية الى 3000 قنطار يوميا سنة 1999 بزيادة 500 قنطار صلب 500 قنطار لين. تكلفة رفع القدرة الإنتاجية قدرت ب: 242.202.253.51 دج.

- مطحنة السميد تم إنجازها من طرف الشركة الايطالية من نوع "Golfetto" طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة انجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993.

4- قدرة الطحن:

Blé dur 5.500 Qx / J القمح الصلب:

Blé tendre 1.500 Qx / J القمح اللين:

5- القدرة الإنتاجية:

- السميد 3630 قنطار يومياً (سميد ممتاز بنسبة استخراج 66 %)؛

- الدقيق 1080 قنطار يومياً (دقيق المخابز بنسبة استخراج تقدر بـ 72 %).

الجدول رقم (01): يبين قدرة تخزين المادة الأولية

Blé dur	62.500Qx	القمح الصلب
Blé tendre	62.500Qx	القمح اللين
total	125.000Qx	المجموع

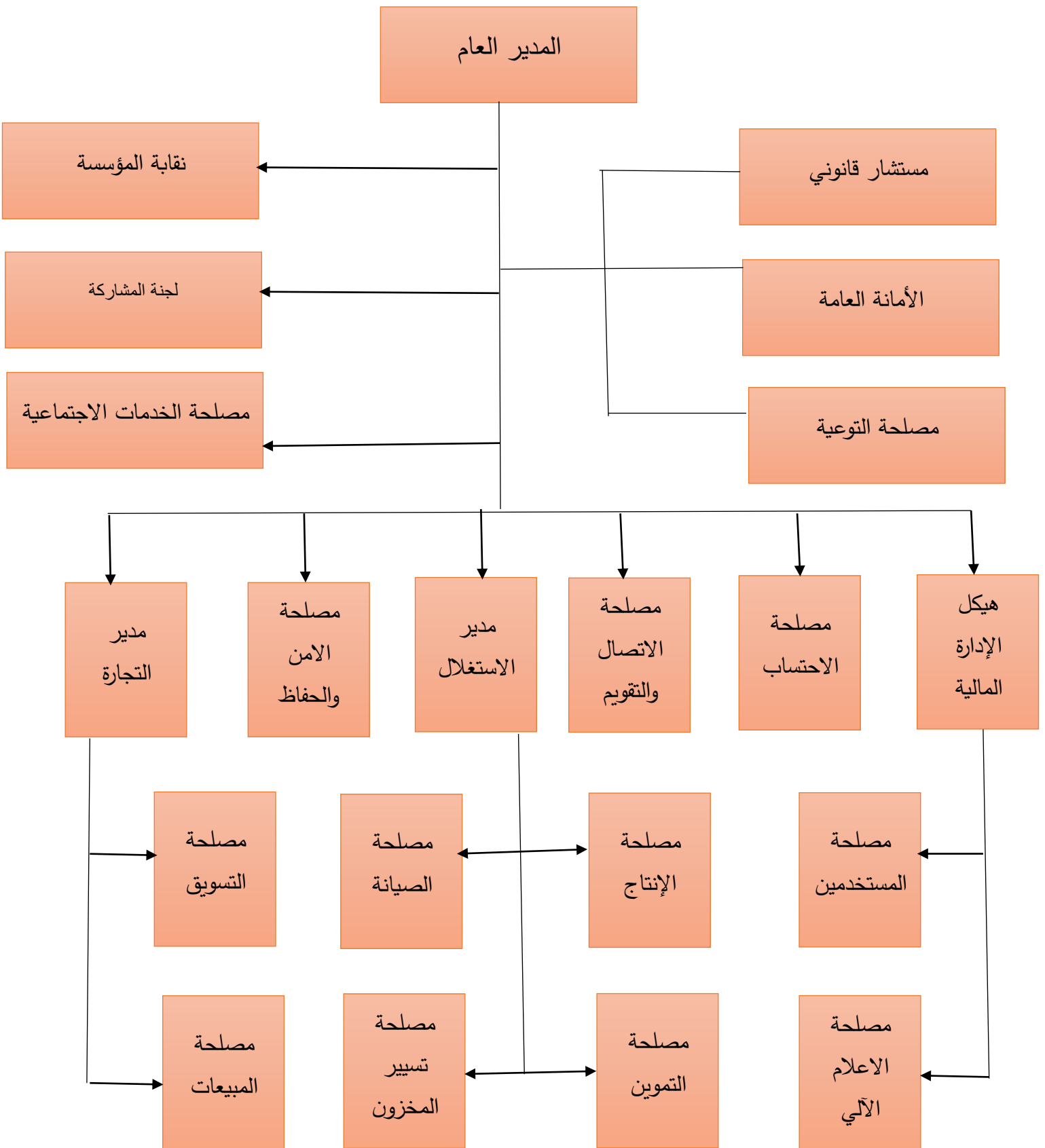
المصدر: من الوثائق الداخلية للمؤسسة

الجدول رقم (02): يبين قدرة نقل المادة الأولية

Nombre d'unités	12 unités	عدد الشحنات
Charge utile	193 tonnes	الحمولة الاجمالية

المصدر: من الوثائق الداخلية للمؤسسة

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحنونة بالمسيلة



المصدر: وثيقة المصلحة التجارية لمؤسسة مطاحن الحنونة المسيلة

الفرع الثالث: أهداف مؤسسة مطاحن الحضنة وآفاقها المستقبلية

- تنشط المؤسسة مطاحن الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية ولهذا فإن المؤسسة مطاحن الحضنة تسعى إلى تحقيق أهداف وآفاق مستقبلية أهمها:
- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفرينة.
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلاً: مشاكل الإنتاج، التوزيع والاتصال...
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المطلب الثاني: عرض الوثائق المستعملة في التقييم لمؤسسة مطاحن الحضنة

سيتم في هذا المطلب التطرق الى عرض الميزانيات الخاصة بمؤسسة مطاحن الحضنة

الفرع الأول: عرض الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة/ أصول

القيم			الأصول
2019	2018	2017	السنة
1849200393.16	1904328223.99	1925992544.75	الأصول غير الجارية
-	-	-	قيم معنوية
1780904419.98	1795290746.97	1854702611.05	قيم مادية
53450738.43	95972429.08	59577408.84	قيم قيد الإنجاز
18800	18800	18800	قيم مالية
14823434.75	13046217.94	11693724.86	أصول ضريبية مؤجلة
1122087660.11	1080631313.64	1348448791.94	الأصول غير الجارية
314532407.66	241191919.40	183693935.83	قيم الاستغلال
49270085.6	49433671.12	77309761.20	قيم قابلة للتحويل
758285166.85	790005723.12	1087445095.92	قيم جاهزة
2971288053.27	29849595537.63	3274441336.69	مجموع الاصول

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة (اطلع على الملاحق)

الفرع الثاني: عرض الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة/ خصوم

القيم			الخصوم
2019	2018	2017	السنة
2649170198.68	2664512117.23	2588461202	الأموال الدائمة
2568010172.69	2599783332.23	2177447359.66	أموال خاصة
81160025.95	64728785.11	411013842.63	ديون طويلة الاجل
322117854.63	320447420.29	685980134.40	الخصوم الجارية
-	-	-	ديون قصيرة الاجل
2971288053.27	2984959537.36	3274441336.69	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة (اطلع على الملاحق)

المبحث الثاني: تحليل وتقييم ميزانية وجدول حساب النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة

سنتناول في هذا المبحث حساب مؤشرات التوازن المالي وكذلك النسب المالية وذلك بالاستناد الى الوثائق الداخلية المالية للمؤسسة (جدول حساب النتائج، ميزانية) للسنوات الثلاث المدروسة (2017،2018،2019)

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

سنتطرق في هذا المطلب الى حساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في:

الفرع الأول: رأس مال العامل:

1-رأسمال العامل الأجنبي:

رأسمال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

او

رأسمال العامل الأجنبي = الديون طويلة الاجل + الديون قصيرة الاجل

البيان / السنوات	2017	2018	2019
ديون طويلة الاجل	411013842.63	64728785.11	81160025.95
ديون قصيرة الاجل	685980134.40	320447420.29	322117854.63
رأسمال العامل الاجنبي	1096993977	385176205.3	403277881

نلاحظ ان خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول ان المؤسسة سنة 2017 كانت تعتمد على نسبة كبيرة من الأموال الخارجية، بينما انخفضت سنة 2018، وكذلك ارتفعت سنة 2019 مقارنة بالنسبة التي قبلها.

2- رأس العامل الإجمالي:

رأسمال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

او

رأسمال = قيم الاستغلال + قيم الجاهزة + قيم قابلة للتحويل

البيان / السنوات	2017	2018	2019
قيم الاستغلال	183693935.83	241191919.40	314532407.66
قيم قابلة للتحويل	77309761.19	49433671.12	49270085.6
قيم جاهزة	1087445095.92	790005723.12	758285166.85
رأسمال العامل الإجمالي	1348448792.94	1080631313.64	1122087660.11

نلاحظ من الجدول ان رأسمال العامل الإجمالي لسنة 2017 مرتفع، لينخفض في السنة المالية 2018، كما انه عاد ارتفع سنة 2019 أي انه متذبذب في وضع غير مستقر.

3- رأسمال العامل الخاص:

رأسمال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأموال الثابتة

او

رأسمال العامل الخاص = رأسمال العامل الإجمالي - رأسمال العامل الاجنبي

بيان / سنة	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	2177447359.66	2599783332.23	2568010172.69
الأموال الثابتة	1925992544.95	1904328223.99	1849200393.16
رأسمال العامل الخاص	251454815.9	695455108.3	718809779.5

من خلال الجدول نلاحظ ان رأسمال العامل الخاص موجب للسنوات الثلاث المدروسة (2017، 2018، 2019) وهذا يعني ان المؤسسة قادرة على تغطية أصولها الثابتة باستعمال أموالها الخاصة.

4- رأسمال العامل الدائم:

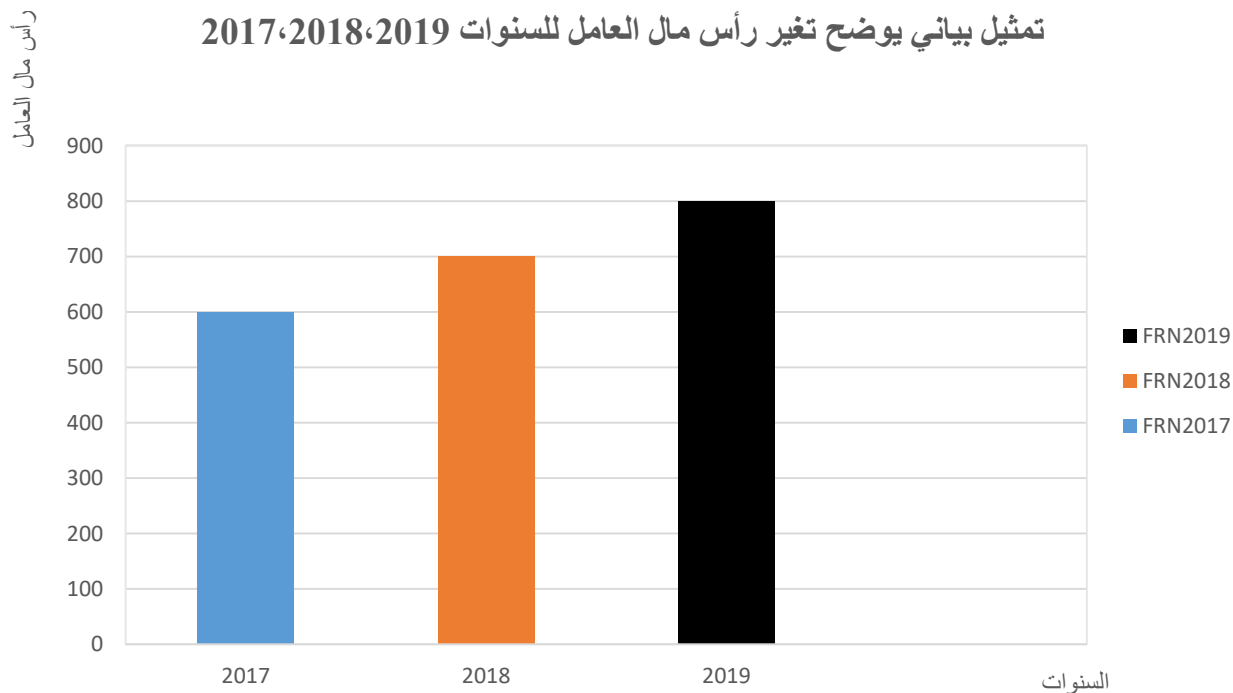
رأسمال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

او

رأسمال العامل الدائم = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الاجل

بيان / سنة	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	2588461202	2664512117.23	2649170198.69
الأصول الثابتة	1925992544.75	1904328223.99	1849200393.16
رأسمال العامل الدائم	662468657.3	760183893.3	799969805.5

من خلال الجدول نلاحظ ان رأسمال العامل الدائم موجب خلال كل الفترة المدروسة (2017، 2018، 2019)، وهذا يعني ان المؤسسة تحقق شرط التوازن أي ان أموالها الدائمة تمول أصولها الثابتة، لأن رأسمال مبلغه كافي بالمقارنة مع حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة.



الفرع الثاني: احتياجات رأسمال العامل

احتياجات رأسمال العامل:

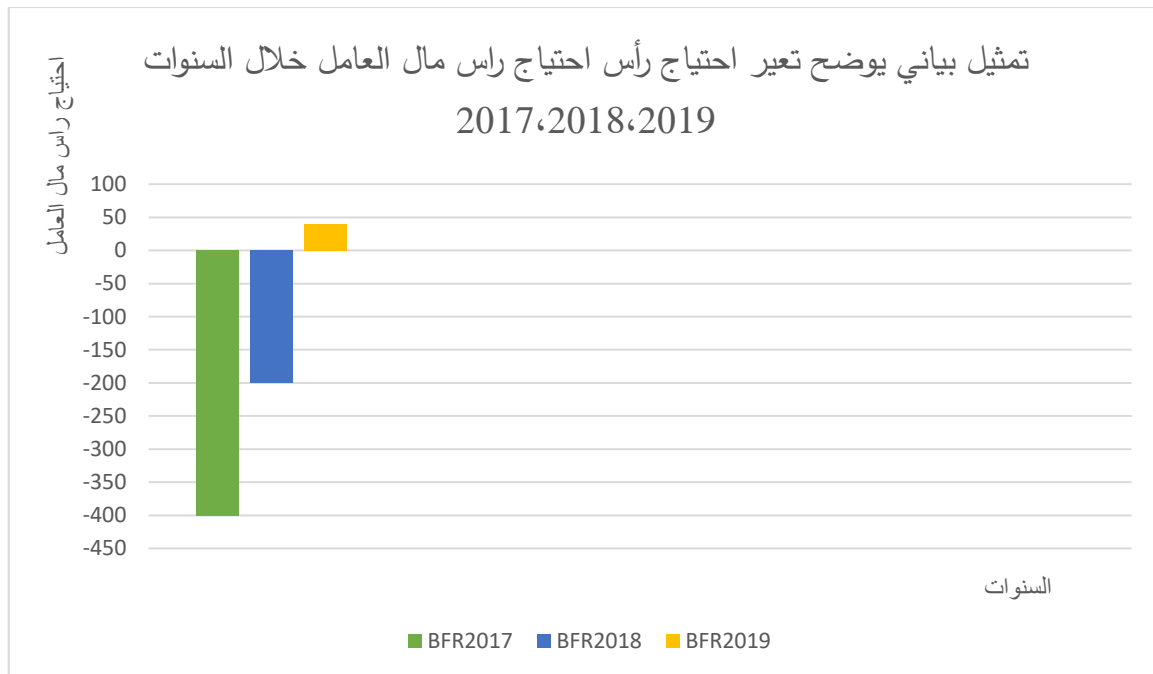
احتياجات رأسمال العامل = (الأصول الجارية - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الاجل - السلفات المصرفية)

او

احتياجات رأسمال العامل = (الأصول المتداولة - خزينة) - (الخصوم المتداولة - خزينة الخصوم)

بيان / السنة	2019	2018	2017
الأصول الجارية	1122087660.11	1080631313.64	1348448791.94
القيم الجاهزة	758285166.85	790005723.12	1087445095.92
ديون قصيرة الاجل	322117854.63	320447420.29	685980134.80
السلفات المصرفية	-	-	-
احتياجات رأسمال العامل	41684638.6	-29821830.3	-424976438.4

نلاحظ ان احتياجات رأسمال العامل سالبة خلال 2017،2018 وموجبة سنة 2019، هذا يعني ان المؤسسة تحتاج مصادر او موارد مالية لتغطية احتياجاتها فالمؤسسة لم تغطي احتياجات دورة الاستغلال خلال 2017،2018.



الفرع الثالث: الخزينة

الخزينة:

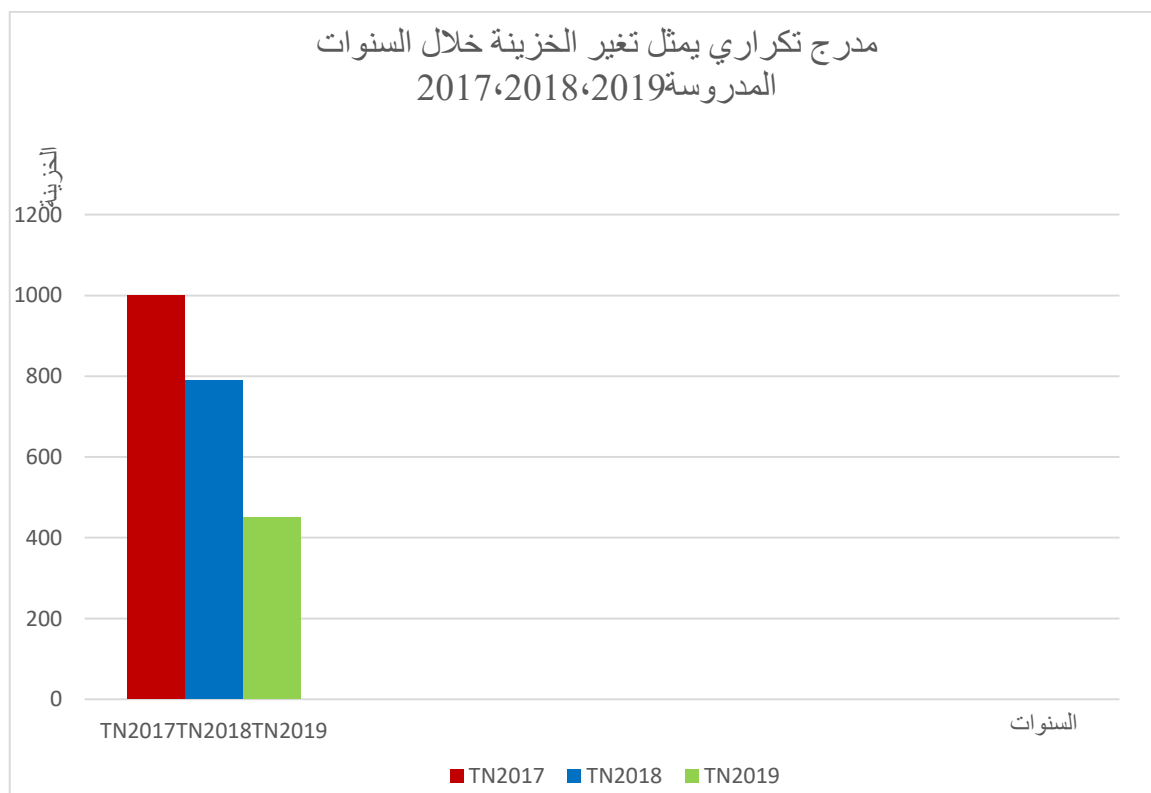
الخزينة= رأسمال العامل الدائم - احتياج رأسمال العامل

او

الخزينة= خزينة الأصول - خزينة الخصوم

بيان / السنة	2017	2018	2019
خزينة الأصول	1087445094.92	790005723.12	758285166.85
خزينة الخصوم	00	00	00
الخزينة	1087445094.92	790005723.12	758285166.85

من خلال الجدول نلاحظ ان الخزينة موجبة للسنوات الثلاث يعني وجود أموال جامدة في المؤسسة، يعاب على المسير تركها دون توظيفها.



المطلب الثاني: النسب المالية

سنتطرق في هذا المطلب الى حساب النسب المالية المتمثلة في:

الفرع الأول: نسب التوازن الهيكلي/ نسب المديونية

أولاً: نسب التوازن الهيكلي

النسب	طريقة الحساب	2017	2018	2019	التعليق
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}}$	1.34	1.39	1.43	نلاحظ في السنوات الثلاث أكبر من الواحد وهذا يعني ان المؤسسة استطاعت تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة مع تحقيق فائض زيادة
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	1.13	1.36	1.38	نلاحظ ان النتائج إيجابية أكبر من الواحد وهذا يعني

الفصل الثالث.....الدراسة الميدانية لمطاحن الحضنة

ان المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل أصولها الثابتة					
---	--	--	--	--	--

ثانيا: نسب المديونية

النسب	طريقة الحساب	2017	2018	2019	التعليق
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة مجموع الديون	1.98	6.74	6.36	نلاحظ ان نسبة الاستقلالية المالية أكبر من الواحد للسنوات الثلاث، وهذا يعني ان المؤسسة تتمتع بدرجة استقلالية عالية

الفرع الثاني: نسبة القابلية للسداد/ نسب السيولة

أولا: نسبة قابلية للسداد:

النسب	طريقة الحساب	2017	2018	2019	التعليق
نسبة القابلية للسداد	مجموع الأصول مجموع الديون طويلة قصيرة ومتوسطة الاجل	2.98	7.75	7.37	نلاحظ ان المؤسسة قادرة على تسديد ديونها، مما يشجع المتعاملين معها على البقاء والاستمرار

ثانيا: نسبة السيولة:

النسب	طريقة الحساب	2017	2018	2019	التعليق
نسبة سيولة الأصول	مجموع الأصول الجارية مجموع الأصول	0.41	0.36	0.37	نلاحظ ان اقل من 0.5 خلال السنوات الثلاث
نسبة السيولة العامة	مجموع الأصول المتداولة ديون قصيرة الاجل	1.96	3.37	3.48	نلاحظ ان هذه النسب أكبر من الواحد في السنوات الثلاث وهو إيجابي من الناحية المالية
نسبة السيولة الخاصة	القيم القابلة للتحويل + القيم الجاهزة الخصوم الجارية	1.69	2.61	2.50	نلاحظ ان هذه النسب أكبر من الواحد في السنوات الثلاث

الفصل الثالث.....الدراسة الميدانية لمطاحن الحنطة

نسبة السيولة الحالية	القيم الجاهزة	1.58	2.46	2.35	نلاحظ وجود نقدية متاحة لمواجهة الديون قصيرة الاجل
	الخصوم الجارية				

الفرع الثالث: نسب الدوران/ نسب المردودية/ نسب الاستغلال:

أولاً: نسب الدوران:

1-مدة دوران الزبائن:

أ-مدة تحصيل الزبائن:

مدة تحصيل الزبائن = $\frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض} \times 360}{\text{رقم الاعمال السنوي}}$

التعليق	2019	2018	2017	بيان / السنوات
المدة التي تمتلكها عملية البيع لتتحول فيه الوحدات المباعة الى سيولة في تحسن بين السنوات، حيث انها في حالة انخفاض مستمر خلال السنوات الثلاث المدروسة حيث انخفضت ما يقارب 5 ايام	24210505.04	28130065.58	61304968.49	الزبائن
	00	00	00	أوراق القبض
	2952703193.07	2961232701.33	2938072479.46	رقم الاعمال السنوي
	2.95~3 أيام	3~3.42 أيام	7.51~8 أيام	مدة التحصيل الزبائن

ب-عدد التحصيلات من الزبائن:

عدد تحصيلات الزبائن = $\frac{\text{رقم الاعمال السنوي}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}$

الفصل الثالث.....الدراسة الميدانية لمطاحن الحنطة

التعليق	2019	2018	2017	بيان/ السنوات
نلاحظ ان عدد التحصيلات من الزيائن في تزايد	2952703193.07	2961232701.33	2938072479.46	رقم الاعمال السنوي
مستمر بين السنوات	24210505.04	28130065.58	61304968.49	الزيائن
حيث ارتفعت من 47.92 دج الى 121.95 دج سنويا	00	00	00	أوراق القبض
	121.95	105.27	47.92	عدد تحصيلات الزيائن

2-مدة دوران الموردين:

أ/ مدة تسديد الموردين:

$$\text{مدة تسديد الموردين} = \frac{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع} \times 360}{\text{المشتريات السنوية}}$$

التعليق: تعذر حساب نسبة دوران الموردين لامتناع المؤسسة على تقديم كل الوثائق (ميزان المراجعة)

ب/ عدد تسديدات الموردين:

$$\text{عدد تسديدات الموردين} = \frac{\text{المشتريات السنوية} \times 360}{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}}$$

التعليق: تعذر حساب نسبة دوران الموردين لامتناع المؤسسة على تقديم كل الوثائق (ميزان المراجعة)

أ/المردودية الاقتصادية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{اجمال فائض الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

الأصول الاقتصادية= أموال خاصة+ ديون طويلة الاجل

الفصل الثالث.....الدراسة الميدانية لمطاحن الحضنة

بيان / سنة	2017	2018	2019
اجمالي فائض الاستغلال	316647378.04	393324765.33	403068084.88
أصول اقتصادية	2588461202	2664512117.23	2649170198.68
المردودية الاقتصادية	%12.23	%14.76	%15.21

نلاحظ ان كل 100 دج من الأموال الخاصة تعطي لنا 12.23 دج من اجمالي فائض الاستغلال هذا بالنسبة لسنة 2017، بالإضافة الى ذلك نلاحظ ان المردودية الاقتصادية في حالة تزايد مستمر

ب/ المردودية المالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية

الأموال الخاصة

بيان / سنة	2017	2018	2019
نتيجة صافية	288088495.05	353477806.88	357320009.89
الأموال الخاصة	2177447359.66	2599783332.23	2568010172.69
المردودية المالية	13.23%	13.59%	13.91%

تبين هذه النسبة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وهي في تزايد بالنسبة للسنوات المدروسة الثلاث.

ج/ المردودية التجارية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية للدورة

رقم الاعمال خارج الرسم

بيان / سنة	2017	2018	2019
النتيجة الصافية للدورة	288088495.05	353477806.88	357320009.89
رقم الاعمال خارج الرسم	2468968470	2488430841	2481263187
المردودية التجارية	11.66%	14.20%	14.40%

الفصل الثالث.....الدراسة الميدانية لمطاحن الحنونة

توضح هذه النسبة مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة في صافي المبيعات، نلاحظ ان هذه النسبة في تزايد مستمر بالنسبة للسنوات الثلاث المدروسة.

ثالثاً: نسب الاستغلال:

أ/ نسبة مردودية اليد العاملة:

نسبة مردودية اليد العاملة = $\frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$

بيان / سنة	2017	2018	2019
مصاريف المستخدمين	225213568.76	201679204.75	207951255.16
القيمة المضافة	546327794.80	596295538.08	619892773.25
نسبة مردودية اليد العاملة	%41.22	%33.82	%33.55

نلاحظ ان هذه النسبة خلال السنوات الثلاث في حالة تناقص فهذا راجع الى نقص في الأجور او نقص عدد العمال.

ب/ نسبة الإهلاك: تقوم هذه النسبة بالمقارنة بين الإهلاكات والقيمة المضافة

نسبة الإهلاك = $\frac{\text{الإهلاكات}}{\text{القيمة المضافة}}$

بيان / سنة	2017	2018	2019
الإهلاكات	5019722.39	7475459.88	12862996.61
القيمة المضافة	54632794.80	596295538.08	619892773.25
نسبة الإهلاك	%0.92	%1.25	%2.07

نلاحظ ان نسبة الإهلاك تتزايد وهذا راجع الى ان المؤسسة تعتمد على الآلة بدل العامل البشري

خلاصة الفصل الثالث:

يعتبر هذا الفصل محاولة لتجسيد ما تم التطرق اليه في الفصول النظرية على أرض الواقع (مؤسسة مطاحن الحضنة) حيث تم التواصل الى ضرورة استخدام مؤشرات التوازن المالي وكذا الاعتماد على النسب المالية في تقييم الأداء، حيث يساعدان في إعطاء صورة صادقة عن المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة والتنبؤ بما سيؤول اليه مستقبلا من خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل الى بعض الاستنتاجات أهمها:

ان المؤسسة حققت شروط التوازن المالي:

- الشرط الأول $FRNG > 0$: حيث تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على مواردها الدائمة.
- الشرط الثاني $FRNG > BFR$: أي رأس مال العامل الصافي الإجمالي يغطي الاحتياج في رأس مال العامل.
- الشرط الثالث $TN > 0$: يتحقق هذا الشرط بتحقق الشرطين السابقين (الخزينة موجبة).

الا ان هناك بعض النقائص التي تؤثر على نشاط المؤسسة أهمها:

ارتفاع رأس مال العامل في السنوات الثلاث المدروسة دلالة على وجود أموال مجمدة حيث يجب على المؤسسة معالجة هذه الوضعية من خلال:

- ✓ تجديد استثمارات
- ✓ شراء مواد أولية
- ✓ تقديم تسهيلات للموردين والزيائن...الخ.

كما انه للمؤسسة نقاط قوة نذكر أهمها:

- توفر رأس مال العامل الذي يحقق هامش امان
- الاعتماد على الديون طويلة الاجل والقصيرة الاجل في تمويلها الخارجي وهذا يعتبر لصالحها
- التمتع بخزينة موجبة
- عدم اللجوء الى البنك نظر لوجود نقدية متاحة (سيولة)



من خلال تناولنا لموضوع " استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، تم معالجة إشكالية الدراسة التي تدور حول " ما أهمية استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية؟ وما واقع ذلك في مؤسسة مطاحن الحضنة؟، الذي يعد أكثر المواضيع اهتماماً بالنسبة للعلماء والباحثين وكذا المهنيين.

بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بمعالجة هذا الموضوع بالربط بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، حيث قسمنا الدراسة النظرية الى فصلين الأول وتحت عنوان مدخل نظري للقوائم المالية، والفصل الثاني بعنوان مدخل نظري لتقييم الأداء المالي، أما الدراسة الميدانية في الفصل الثالث بعنوان الدراسة الميدانية لمطاحن الحضنة.

اختبار الفرضيات:

- حسب الفرضية الأولى التي تتمثل في "تمكن القوائم المالية من تحليل وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة"، فالقوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسة ككل وتقف على حسب إدارة مواردها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- أما الفرضية الثانية تنص على " يجب الرجوع الى القوائم المالية من أهم الوسائل لقياس الاحداث والعمليات المالية"، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- وقد أكدت الدراسة الميدانية صحة الفرضية الثالثة التي نصت على " إعداد القوائم المالية بصورة صادقة يعكس الوضعية المالية للمؤسسة فكلما كانت القوائم المالية معدودة بصورة صادقة وعادلة كلما سهل على المؤسسة العديد من الأمور أهمها البقاء والاستمرارية والتنبؤ بما سيؤول اليه مستقبلاً.

نتائج الدراسة:

1. نتائج الدراسة النظرية:

- القوائم المالية توفر معلومات تمكن الجهات او الأطراف ذات المصلحة من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
- القوائم المالية تظهر بصورة صادقة وعادلة تعبر عن عدالة المركز المالي والتغيرات التي تطرأ له وكذا الأداء المالي للمؤسسات.
- القوائم المالية تمكن من تقييم الاحداث المالية الماضية والحاضرة والمستقبلية.
- تمكن القوائم المالية من مقارنة القدرة المالية للمؤسسة عبر الزمن او مؤسسة بمؤسسة أخرى سواء محلية او دولية.

2. نتائج الدراسة التطبيقية: من خلال ما تم تناوله في الدراسة التطبيقية تم التوصل الى ما يلي:

- ان المؤسسة حققت شروط التوازن المالي أي: $FRNG > BFR$, $FRNG > 0$, $TN > 0$.
- توفر راس مال موجب الذي يحقق هامش امان.
- عدم اللجوء الى المؤسسات المالية (البنك، اقتراضات... الخ) نظرا لتوفر النقدية او السيولة.

الاقتراحات والتوصيات: تم التوصل الى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات نذكر أهمها:

- ضرورة الاعتماد على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية التي تسهل المعاملات المالية.
- الاستغلال الأمثل لوسائل البحث والتطوير.
- تفعيل نظام الرقابة الداخلي والخارجي.
- توظيف الأموال الجامدة في تجديد الاستثمارات، تقديم تسهيلات للموردين والزبائن... الخ
- استعمال مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات الاداء المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة
- الاهتمام بالعنصر البشري عن طريق تقديم تحفيزات للعمال، منح... الخ

آفاق الدراسة: بعد دراستنا لهذا الموضوع" استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، تبين انه يمكن فتح المجال لبعض النقاط التي يمكن ان تكون مواضيع دراسات وبحوث مستقبلية والتي يمكن ان يتم طرحها كالتالي:

- القوائم المالية الموحدة وأثارها على المعاملات المالية.
- دور القوائم المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

1-الكتب:

➤ باللغة العربية:

1. أحمد حلمي جمعة، "معايير التقارير المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
2. أحمد طرطار، "تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد"، جسور للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الجزائر.
3. امين السيد حمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.
4. حسين القاضي مأمون حمدان، "نظرية المحاسبة"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006،
5. حمزة محمود الزبيدي، " التحليل المالي"، مؤسسة أوراق الطبع للطباعة والنشر، عمان، 2000.
6. حنيفة بن ربيع وآخرون، "الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية"، الجزء الأول، منشورات كليك، الطبعة الثانية، المحمدية، الجزائر، 2015
7. حواس صلاح، "المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي scf"، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة، الجزائر، دون سنة،
8. خالد جمال الجعارات، "معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)"، طبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
9. شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS"، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
10. عبد الحكيم كراجية، "الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم"، دار الصفاء للطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2002.
11. لخضر علاوي، "معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS"، دروس وتطبيقات محلولة، الصفحة الزرقاء، دون طبعة، الجزائر، 2012.
12. مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2004.
13. محمد بوتين، "المحاسبة العامة للمؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة سادسة، الجزائر،
14. محمد كمال أبو عجوة وآخرون، "الطرق المحاسبية والتقارير المالية"، دون طبعة، القاهرة، 2011.
15. محمود عبد الحميد الخلايلة، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية"
16. محمود محمد الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، طبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.

17. المسعود صديقي آخرون، "المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري"، دار الهدى للنشر والتوزيع، جزء الأول، عين مليلة، الجزائر
18. مصطفى صالح سلامة، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار الهداية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2010
19. مليكة زغيب، بوشنفير ميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، الجزائر، 2010.
20. مؤيد راضي حنفر، غسان فلاح المطارفة، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
21. ناصر دادي عدون، "التحليل المالي"، دار المحمدية العامة، الجزء الأول، 1999.
- **باللغة الأجنبية:**
22. Patrick piget<<la gestion financière>>ED, Economico, 1998
23. Jeudi Norbert<< finance d'entreprise, les règles de jeu>>, ED : Organisation, 1997, p : 120-12
- 2-المذكرات والرسائل الجامعية:**
24. شناي عبد الكريم، " تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
25. جلييلة بن خروف، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.
26. حسناء مشري، " دور واهمية القوائم في اتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.
27. سعاد جغام، "دور التحليل المالي بالمؤشرات الآلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017-2018.
28. الطيب المداني، "القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS"، مذكرة مقدمة لنيل رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013
29. غنية بن حوكو، "واقع وتحديات النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة-2، 2016-2017.

30. فريد عوينات، "دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010-2011.
31. محمد سامي لزعر، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.
32. نفيسة حجاج، "أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.

5-مقالات:

33. عبد القادر عيادي، "مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المرجع المحاسبي الدولي في اعداد القوائم المالية"، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

6-محاضرات

34. بودور شوريب، "محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية"، قسم علوم التسيير، 2016-2017.

7-مجلات:

35. هاني العمري، "منهجية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 2، العدد 3، فلسطين، 2009.

الملاحق



الملحق رقم 01

CIC HODNA D2

EDITION_DU :09/04/2018 10: 8

EXERCICE : 01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017		2016	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 614 883 578,18	1 760 180 967,13	1 854 702 611,05	
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	
Bâtiments		1 461 930 917,51	590 221 767,36	871 709 150,15	
Autres immobilisations corporelles		1 897 054 507,31	1 169 959 199,77	727 095 307,54	
Immobilisations encours		59 577 408,84		59 577 408,84	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	
Impôts différés actif		11 693 724,86		11 693 724,86	
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 686 289 165,37	1 760 296 620,62	1 925 992 544,75	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		186 368 888,72	2 674 952,89	183 693 935,83	
Stocks matières premières et fournitures		105 935 417,00		105 935 417,00	
Produits finis et encours		6 087 751,70		6 087 751,70	
Autres stocks		74 345 720,02	2 674 952,89	71 670 767,13	
Créances et emplois assimilés					
Clients		390 484 023,95	329 179 055,46	61 304 968,49	
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		1 425 040,00		1 425 040,00	
Autres débiteurs		14 579 752,70		14 579 752,70	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 087 445 094,92		1 087 445 094,92	
TOTAL ACTIF COURANT		1 680 302 800,29	331 854 008,35	1 348 448 791,94	
TOTAL GENERAL ACTIF		5 366 591 965,66	2 092 150 628,97	3 274 441 336,69	

الملحق رقم 02

CIC HODNA D2

EDITION_DU :09/04/2018 10: 9

EXERCICE : 01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		288 088 495,05	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidant (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		1 889 358 864,61	
TOTAL I		2 177 447 359,66	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		356 773 383,94	
Impôts différés-Passif		5 095 636,77	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		49 144 821,92	
Prof. /pensions et oblig.similaires		49 144 821,92	
Autres Provisions			
TOTAL II		411 013 842,63	
PASSIFS COURANTS :			
Fournisseurs et comptes rattachés		10 249 995,83	
Opérations Groupe		365 622 365,54	
Impôts		337 398,77	
Autres dettes		309 770 374,26	
Trésorerie passif			
TOTAL III		685 980 134,40	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 274 441 336,69	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Chiffres d'Affaires		2 938 072 479,46	
Ventes de marchandises		2 922 857,40	
Ventes Produits Finis		2 929 861 027,62	
Ventes Produits Intra-Groupe			
Prestation de Services		4 266 177,01	
Autres Ventes		1 022 417,43	
Variation stocks produits finis et en cours		-18 047 988,30	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cession Inter Unités		737 650,25	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 920 762 141,41	
Achats consommés		-2 351 214 016,38	
Services extérieurs et autres consommations		-23 220 330,23	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 374 434 346,61	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		546 327 794,80	
Charges de personnel		-225 213 568,76	
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 466 848,00	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		316 647 378,04	
Autres produits opérationnels		9 830 070,00	
Autres charges opérationnelles		-25 334,48	
Dotations aux Amortissements		-63 769 930,20	
Dotations aux Provisions		-5 019 722,39	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 502 867,27	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		265 165 328,24	
Produits financiers		26 461 619,35	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		26 461 619,35	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		291 626 947,59	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3 538 452,54	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 964 556 698,03	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 676 468 202,98	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		288 088 495,05	
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		288 088 495,05	

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 599 012 012,76	1 803 721 235,79	1 795 290 776,97	1 854 702 611,05
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	605 526 848,04	856 404 069,47	871 709 150,15
Autres immobilisations corporelles		1 881 182 941,89	1 198 194 387,75	682 988 554,14	727 095 307,54
Immobilisations encours		95 972 429,08		95 972 429,08	59 577 408,84
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		13 046 217,94		13 046 217,94	11 693 724,86
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 708 165 113,27	1 803 836 889,28	1 904 328 223,99	1 925 992 544,75
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		243 866 872,29	2 674 952,89	241 191 919,40	183 693 935,83
Stocks matières premières et fournitures		124 390 565,00		124 390 565,00	105 935 417,00
Produits finis et encours		21 628 233,09		21 628 233,09	6 087 751,70
Autres stocks		97 848 074,20	2 674 952,89	95 173 121,31	71 670 767,13
Créances et emplois assimilés					
Clients		355 488 434,95	327 358 369,37	28 130 065,58	61 304 968,49
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		8 434 249,59		8 434 249,59	1 425 040,00
Autres débiteurs		13 369 662,04	500 306,09	12 869 355,95	14 579 752,70
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		790 005 723,12		790 005 723,12	1 087 445 094,92
TOTAL ACTIF COURANT		1 411 164 941,99	330 533 628,35	1 080 631 313,64	1 348 448 791,94
TOTAL GENERAL ACTIF		5 119 330 055,26	2 134 370 517,63	2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

الملحق رقم 05

CIC HODNA D2

EDITION_DU :11/05/2020 9:51
EXERCICE : 01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		353 477 806,88	288 088 495,05
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidant (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 246 305 525,35	1 889 358 864,61
TOTAL I		2 599 783 332,23	2 177 447 359,66
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			356 773 383,94
Impôts différés-Passif		8 663 881,00	5 095 636,77
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			49 144 821,92
Prof. /pensions et oblig.similaires		56 064 904,11	49 144 821,92
Autres Provisions			
TOTAL II		64 728 785,11	411 013 842,63
PASSIFS COURANTS :			
Fournisseurs et comptes rattachés		13 478 083,49	10 249 995,83
Opérations Groupe			365 622 365,54
Impôts		12 596,00	337 398,77
Autres dettes		306 956 740,80	309 770 374,26
Trésorerie passif			
TOTAL III		320 447 420,29	685 980 134,40
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق 06

CIC HODNA D2

EDITION_DU : 11/05/2020 9:52
EXERCICE : 01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2018	2017
Chiffres d'Affaires		2 961 232 701,33	2 938 072 479,46
Ventes de marchandises		4 087 513,73	2 922 857,40
Ventes Produits Finis		2 940 333 000,00	2 929 861 027,62
Ventes Produits Intra-Groupe		13 368 000,00	
Prestation de Services		2 703 422,80	4 266 177,01
Autres Ventes		740 764,80	1 022 417,43
Variation stocks produits finis et en cours		15 645 382,48	-18 047 988,30
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 097 818,18	
Cession Inter Unités		4 722 583,91	737 650,25
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 983 698 485,90	2 920 762 141,41
Achats consommés		-2 360 716 762,53	-2 351 214 016,38
Services extérieurs et autres consommations		-26 686 185,29	-23 220 330,23
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 387 402 947,82	-2 374 434 346,61
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		596 295 538,08	546 327 794,80
Charges de personnel		-201 679 204,75	-225 213 568,76
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 291 568,00	-4 466 848,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		393 324 765,33	316 647 378,04
Autres produits opérationnels		25 335 847,54	9 830 070,00
Autres charges opérationnelles		-32 417,21	-25 334,48
Dotations aux Amortissements		-70 751 968,33	-63 769 930,20
Dotations aux Provisions		-7 475 459,88	-5 019 722,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 276 856,10	7 502 867,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		354 677 623,55	265 165 328,24
Produits financiers		1 015 934,48	26 461 619,35
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 934,48	26 461 619,35
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		355 693 558,03	291 626 947,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 215 751,15	-3 538 452,54
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 024 327 124,02	2 964 556 698,03
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 670 849 317,14	-2 676 468 202,98
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		353 477 806,88	288 088 495,05
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		353 477 806,88	288 088 495,05

الملحق رقم 07

CIC HODNA D2

EDITION_DU :31/05/2020 11:37
EXERCICE : 01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

	ACTIF	NOTE	2019		2018	
			Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS						
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif						
	Immobilisations incorporelles	R1S2L1	115 653,49	115 653,49		
	Immobilisations corporelles		3 612 818 989,93	1 831 911 569,95	1 780 907 419,98	1 795 290 776,97
	Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
	Bâtiments		1 461 930 917,51	620 811 677,81	841 119 239,70	856 404 069,47
	Groupe D'actif Destinés à La Cession		132 603 618,80		132 603 618,80	682 988 554,14
	Autres immobilisations corporelles		1 762 386 300,26	1 211 099 892,14	551 286 408,12	
	Immobilisations encours		53 450 738,43		53 450 738,43	95 972 429,08
	Immobilisations financières					
	Titres mis en équivalence					
	Autres participations et créances rattachées					
	Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
	Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
	Impôts différés actif		14 823 434,75		14 823 434,75	13 046 217,94
	TOTAL ACTIF NON COURANT		3 681 227 616,60	1 832 027 223,44	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99
ACTIF COURANT						
	Stocks et encours		317 207 360,55	2 674 952,89	314 532 407,66	241 191 919,40
	Stocks matières premières et fournitures		193 194 375,00		193 194 375,00	124 390 565,00
	Produits finis et encours		23 989 418,74		23 989 418,74	21 628 233,09
	Autres stocks		100 023 566,81	2 674 952,89	97 348 613,92	95 173 121,31
	Créances et emplois assimilés					
	Clients		351 318 874,41	327 108 369,37	24 210 505,04	28 130 065,58
	Groupes et Associés					
	Impôts et assimilés		20 046,33		20 046,33	8 434 249,59
	Autres débiteurs		25 539 840,32	500 306,09	25 039 534,23	12 869 355,95
	Autres créances et emplois assimilés					
	Disponibilités et assimilés					
	Placements et autres actifs financiers courants					
	Trésorerie		758 285 166,85		758 285 166,85	790 005 723,12
	TOTAL ACTIF COURANT		1 452 371 288,46	330 283 628,35	1 122 087 660,11	1 080 631 313,64
	TOTAL GENERAL ACTIF		5 133 598 905,06	2 162 310 851,79	2 971 288 053,27	2 984 959 537,63

الملحق رقم 08

CIC HODNA D2

EDITION_DU :31/05/2020 11:39
EXERCICE : 01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		357 320 009,89	353 477 806,88
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidant (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 210 690 162,80	2 246 305 525,35
TOTAL I		2 568 010 172,69	2 599 783 332,23
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		12 232 125,23	8 663 881,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		68 927 900,72	56 064 904,11
Prof. /pensions et oblig.similaires		68 927 900,72	56 064 904,11
Autres Provisions			
TOTAL II		81 160 025,95	64 728 785,11
PASSIFS COURANTS :			
Fournisseurs et comptes rattachés		16 238 070,48	13 478 083,49
Opérations Groupe			
Impôts		332 543,00	12 596,00
Autres dettes		305 547 241,15	306 956 740,80
Trésorerie passif			
TOTAL III		322 117 854,63	320 447 420,29
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 971 288 053,27	2 984 959 537,63

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 09

CIC HODNA D2

EDITION_DU :31/05/2020 11:40

EXERCICE : 01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Chiffres d'Affaires		2 952 703 193,07	2 961 232 701,33
Ventes de marchandises		9 773 321,25	4 087 513,73
Ventes Produits Finis		2 917 287 339,82	2 940 333 000,00
Ventes Produits Intra-Groupe		22 231 500,00	13 368 000,00
Prestation de Services		2 902 215,20	2 703 422,80
Autres Ventes		508 816,80	740 764,80
Variation stocks produits finis et en cours		2 361 185,65	15 645 382,48
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 211 731,45	2 097 818,18
Cession Inter Unités		57 105 832,30	4 722 583,91
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 013 381 942,47	2 983 698 485,90
Achats consommés		-2 367 399 404,56	-2 360 716 762,53
Services extérieurs et autres consommations		-26 089 764,66	-26 686 185,29
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 393 489 169,22	-2 387 402 947,82
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		619 892 773,25	596 295 538,08
Charges de personnel		-207 951 255,16	-201 679 204,75
Impôts, taxes et versements assimilés		-8 873 433,21	-1 291 568,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		403 068 084,88	393 324 765,33
Autres produits opérationnels		9 786 000,96	25 335 847,54
Autres charges opérationnelles		-41 794,88	-32 417,21
Dotations aux Amortissements		-54 702 997,39	-70 751 968,33
Dotations aux Provisions		-12 862 996,61	-7 475 459,88
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 849 400,87	14 276 856,10
V- RESULTAT OPERATIONNEL		358 095 697,83	354 677 623,55
Produits financiers		1 015 339,48	1 015 934,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 339,48	1 015 934,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		359 111 037,31	355 693 558,03
Participation des travailleurs au résultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-2 215 751,15
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 791 027,42	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 037 032 683,78	3 024 327 124,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 679 712 673,89	-2 670 849 317,14
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		357 320 009,89	353 477 806,88
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		357 320 009,89	353 477 806,88